مشروع حول الجريمة المعلوماتية
www.coe.int/cybercrime

بالاشتراك مع

شبكة لشبونة
www.coe.int/lisbon-network

قسم مجتمع المعلومات والعمل على مكافحة الجريمة

المديرية العامة لحقوق الإنسان والشؤون القانونية

ستراسبورج ، فرنسا

8 أكتوبر 2009

التدريب على الجريمة المعلوماتية للقضاة وأعضاء النيابة العامة:
المفهوم

مشروع ممول عن طريق مساهمات من كل من رومانيا ومايكروسوفت وماكافي والمجلس الأوروبي

أعدت ورقة العمل هذه من قبل الفريق العامل لأصحاب المصلحة المتعددين في إطار المشروع المعني بالجريمة المعلوماتية ومن قبل شبكة لشبونة لمؤسسات التدريب القضائي التابعة للمجلس الأوروبي

تنويه:

هذا التقرير الفني لا يعبر بالضرورة عن المواقف الرسمية للمجلس الأوروبي أو الجهات المانحة التي تمول هذا المشروع أو أطراف الأدوات المشار إليها في هذه الوثيقة

للاتصال:

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

قسم مجتمع المعلومات والعمل على مكافحة الجريمة
المديرية العامة لحقوق الإنسان والشؤون القانونية
المجلس الأوروبي
ستراسبورج، فرنسا

ت: +33-3-9021-4506
فاكس: +33-3-9021-5650
أيميل: alexander.seger@coe.int

جدول المحتويات

1 ملخص تنفيذي _____ Error! Bookmark not defined.

2 مقدمة _____ Error! Bookmark not defined.

3 نظم ومؤسسات التدريب _____ Error! Bookmark not defined.

4 المعرفة والمهارات الواجب توافرها في القضاء وأعضاء النيابة العامة _____ Error! Bookmark not defined.

4.1 *معرفة أساسية* _____ **Error! Bookmark not defined.**

4.2 *معرفة متقدمة* _____ **Error! Bookmark not defined.**

4.3 *معرفة متخصص* _____ **Error! Bookmark not defined.**

5 التدريب الحالي على جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية _____ Error! Bookmark not defined.

5.1 *التدريب الأساسي* _____ **Error! Bookmark not defined.**

5.2 *التدريب أثناء الخدمة* _____ **Error! Bookmark not defined.**

6 الأسلوب المقترح _____ Error! Bookmark not defined.

6.1 *الهدف* _____ **Error! Bookmark not defined.**

6.2 *إضفاء الطابع المؤسسى على التدريب الأساسي* _____ **Error! Bookmark not defined.**

6.3 *إضفاء الطابع المؤسسى على التدريب أثناء الخدمة* _____ **Error! Bookmark not defined.**

6.4 *وحدات / دورات تدريبية موحدة وقابلة للتكرار* _____ **Error! Bookmark not defined.**

6.5 *الحصول على مواد التدريب والتدريب الذاتي* _____ **Error! Bookmark not defined.**

6.6 *مراكز نموذجية للتدريب الأساسي والمتقدم* _____ **Error! Bookmark not defined.**

6.7 *تعزيز المعرفة عن طريب الربط الشبكي (التواصل)* _____ **Error! Bookmark not defined.**

6.8 *التعاون بين القطاع العام والخاص* _____ **Error! Bookmark not defined.**

7 دعم تنفيذ هذه الجهود _____ Error! Bookmark not defined.

8 ملحق _____ Error! Bookmark not defined.

8.1 *شبكة لشبونة: روابط الكترونية لمؤسسات التدريب القضائي* _____ **Error! Bookmark not defined.**

8.2 *أمثلة على دورات التدريب الأساسي: الهيكل والموضوعات المتناولة* _____ **Error! Bookmark not defined.**

8.2.1 نموذج هولندا _____ **Error! Bookmark not defined.**

8.2.2 نموذج (الأكاديمية القضائية الألمانية) ألمانيا _____ **Error! Bookmark not defined.**

8.2.3 نماذج المجلس الأوروبي _____ **Error! Bookmark not defined.**

8.3 *أمثلة على دورات التدريب المتقدم: الهيكل والموضوعات المتناولة* _____ **Error! Bookmark not defined.**

8.3.1 نموذج هولندا _____ **Error! Bookmark not defined.**

8.3.2 مقترح فضول دراسية شاملة من هولندا _____ **Error! Bookmark not defined.**

1 ملخص تنفيذي

نظرا لاعتماد المجتمعات في جميع أنحاء العالم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تكمن الحاجة للقضاة وأعضاء النيابة العامة في أن تكون مستعدة للتعامل مع جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية. بينما في كثير من البلدان ، تمكنت سلطات إنفاذ القانون من تعزيز قدراتها على التحقيق في الجريمة السيبرانية (جرائم المعلوماتية) وتأمين الأدلة الإلكترونية ، ولكن ليست الحال هكذا بالنسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة. تشير التجربة إلى أنه في معظم الحالات ، يواجه القضاة وأعضاء النيابة العامة صعوبات في التكيف مع الحقائق الجديدة في عالم الانترنت. لذا يتطلب الأمر بذل جهود خاصة لتمكين القضاة وأعضاء النيابة العامة لملاحقة ومقاضاة مرتكبي جرائم الإنترنت والاستفادة من الأدلة الإلكترونية من خلال التدريب والربط الشبكي (التواصل) والتخصص.
وتم وضع المفهوم الحالي لدعم هذه الجهود. وقد تم تطوير هذا المفهوم من قبل المجلس الأوروبي بشأن الجريمة الالكترونية ومشروع شبكة لشبونة لمؤسسات التدريب القضائي بالتعاون مع أصحاب المصلحة المتعددين من الفريق العامل في غضون عام 2009.

والغرض من هذا المفهوم هو مساعدة مؤسسات التدريب القضائي وضع برامج تدريب على أدلة الجريمة الحاسوبية والالكترونية للقضاة وأعضاء النيابة العامة وإدماج هذا النوع من التدريب ضمن أساس التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة (وهو لإضفاء طابع رسمي عليه). وعلاوة على ذلك فإنه سيساهم في تسهيل التواصل فيما بين القضاة وأعضاء النيابة العامة لتعزيز معارفهم بالإضافة إلى الدعم بشكل منتظم، بدلاً من دعم متخصص، لمبادرات التدريب التي وضعت من قبل الشركاء المعنيين.
يتألف المفهوم من العناصر التالية :

الأهداف
عادة لا تقوم برامج التدريب الأولية والتدريب أثناء الخدمة الحالية بتزويد القضاة وأعضاء النيابة العامة بمستوى المعرفة اللازمة للتعامل مع جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية.

وبالتالي، ينبغي أن تكون أهداف مفهوم التدريب للقضاة وأعضاء النيابة العامة كما يلي:
- لتمكين مؤسسات التدريب تقديم التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة على جرائم المعلوماتية على أساس المعايير الدولية
- لتجهيز أكبر عدد ممكن من أعضاء النيابة العامة وقضاة المستقبل والممارسين الحاليين مع المعارف الأساسية على أدلة الجريمة الحاسوبية والالكترونية
- توفير التدريب المتقدم لعدد كاف من القضاة وأعضاء النيابة العامة
- دعم التدريب المتخصص والفني المستمر للقضاة وأعضاء النيابة العامة
- المساهمة في تعزيز المعرفة من خلال الربط الشبكي بين القضاة وأعضاء النيابة العامة
- لتسهيل الحصول على مبادرات وشبكات مختلفة للتدريب

التدابير التالية تساعد في تحقيق هذه الأهداف

1. إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب الأولي

- في البلدان التي يكون فيها التدريب الأولي هو التدريب العملي على الوظيفة، فمن المستحسن أن يكون يتعلق جزءا من هذا التدريب على الأقل بجرائم المعلوماتية و الأدلة الالكترونية
- في البلدان التي يكون فيها التدريب الأولي يتم من قبل مؤسسات التدريب القضائي، يجب أن تحتوي مناهجها الدراسية، كحد أدنى، على وحدة واحدة من المستوى الأساسي على الجريمة الحاسوبية والأدلة الالكترونية. بالإضافة إلى ذلك، يجب تغطية هذه المسائل في الوحدات الإلزامية التي تغطي القانون الموضوعي والقانون الإجرائي. كما ينبغي أن تقدم وحدات اختيارية للعلوم المتقدمة حول الجريمة الحاسوبية والأدلة لالكترونية
- ينبغي توحيد هذه الوحدات التدريبية المخصصة بحيث تكون قابلة للتكرار في مرحلة تسمح للمرشحين من التقدم من المستويات الأساسية إلى مستويات متقدمة

2. إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب أثناء الخدمة

- يجب على مؤسسات التدريب المنوطة بالتدريب أثناء الخدمة أن تقدم وحدة تدريبية على الأقل في المستوى الأساسي حول الجريمة الحاسوبية والدليل الالكتروني.
- علاوة على ذلك، يتعين على هذه المؤسسات تقديم دورات دراسية متقدمة

3. دورات/ وحدات دراسية موحدة وقابلة للتكرار

- ينبغي وضع دورات أو وحدات قياسية يمكن تكرارها على نطاق واسع وأن تكون فعالة من حيث التكلفة وبحيث تسمح للمرشحين والقضاة وأعضاء النيابة العامة الحاليين في التقدم من المستويات الأساسية إلى المتقدمة
- يتعين تقييم الدورات الأساسية القائمة والتي يمكن دمجها في المناهج التعليمية الأولية أو برامج التدريب أثناء الخدمة. وبعد ذلك يمكن التوصية بدمج دورة قياسية موحدة في المؤسسات المعنية بالتدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة
- يمكن الاضطلاع بعملية تقييم مماثلة لدورات المستوى المتقدم، وبعد ذلك يمكن التوصية بعقد دورة متقدمة موحدة
- سيكون من الضروري تدريب المدربين على تقديم مثل هذه الدورات حتى يتسنى للمدربين المحليين القيام بعملية التدريب بالغات المحلية، ومن ثم يتقلص الاحتياج للمدربين الدوليين.

4. الحصول على مواد التدريب أو مواد التدريب الذاتي أو كلاهما معا.

- يجب أن تعكس مواد التدريب المحتمل المعايير الدولية الموحدة، والممارسات الجيدة. وينبغي أن تكون متاحة لدى مؤسسات التدريب بطريقة فعالة من حيث التكلفة لغرض تقديمها محلياً.
- بينما تكمن الحاجة للقضاة وأعضاء النيابة العامة أن يتم تدريبهم في المقام الأول في تطبيق التشريعات المحلية، مع ذلك فإنه من الممكن وضع مواد تدريبية قياسية بطريقة تفسح مجالاً كافياً الأخذ في الاعتبار النظم والتشريعات المحلية
- ينبغي وضع دورات تدريبية يتم تقديمها عن طريق الانترنت بحيث تكون متاحة

5. مراكز نموذجية للتدريب الأساسي والمتقدم

- ينبغي إنشاء عدد من المراكز النموذجية للتدريب الأساسي والمتقدم للقضاة وأعضاء النيابة العامة حول الجريمة المعلوماتية والدليل الالكتروني لاختبار، ومن ثم تطوير الدورات والمواد التدريبية الموحدة، ونشر الممارسات الجيدة وإجراء البحوث بشأن التدريب والاحتفاظ بسجل للمدربين وتقديم منهج تدريب المدربين وتقديم التدريب للبلدان الأخرى التي لديها نفس التشريعات والأنظمة
- يجب لهذه المراكز أن تنسق عملها مع بعضها البعض وذلك بدعم من المجلس الأوروبي
- ينبغي للقضاة وأعضاء النيابة العامة الذين يستعدون للتخصص الاخذ في الاعتبار المشاركة في التدريب من خلال مراكز التميز لأجهزة إنفاذ القانون والصناعة.

6. تعزيز المعرفة من خلال الربط الشبكي (التواصل)

- وفضلاً عن التدريب، فالتفاعل بين النظراء، والتواصل بين القضاة وأعضاء النيابة العامة، وأيضا التواصل مع مجموعة من أصحاب المصلحة الآخرين سوف يكون ذات أهمية شديدة
- ينبغي للقضاة وأعضاء النيابة العامة الاستفادة من الشبكات القائمة للقضاة أو أعضاء النيابة العامة مثل (GPEN) الشبكة الدولية لأعضاء النيابة العامة لمكافحة جرائم الانترنت.
- إن أمر إنشاء شبكة دولية للقضاة لجرائم الإنترنت (مشابهة لشبكة GPEN للمدعين العامين) يجب مناقشته من قبل المجلس الأوروبي
- والربط الشبكي بين المؤسسات الأوروبية التي تقدم التدريب على أدلة الجريمة الحاسوبية والأدلة الالكترونية وينبغي أن تكون معتمدة من قبل المجلس الأوروبي ، والشبكة الأوروبية للتدريب القضائي

- ومن أجل تسهيل وصول القضاة والمدعين العامين لهذه الشبكات المعنية بجرائم المعلوماتية والكثير من الشبكات ذات الصلة ، يتعين على مجلس الأوروبي تدشين المبادرات وإنشاء الشبكات وبوابة الكترونية مزودة بوصلات الكترونية ومعلومات موجزة وتفاصيل الاتصال حول الشبكات المختلفة .هذا من شأنه أيضا تسهيل التنسيق بين الشبكات. علاوة على ذلك، ينبغي أن يسهل الوصول إلى المواد التدريبية والمبادرات القائمة

7. التعاون بين القطاع العام والخاص

- سوف يستفيد القضاة وأعضاء النيابة العامة من دعم القطاع الخاص نظرا إلى خبرة القطاع الخاص في التصرف في المسائل ذات الصلة في هذا الموضوع . وفي الوقت نفسه، يجب أن يتمتع القضاة والمدعين العامين بالاستقلالية والحياد
- ويمكن لمؤسسات التدريب القضائي الاستفادة من خبرة القطاع الخاص عند تصميم برامج التدريب، وفي إعداد مواد التدريب وتقديم الدورات
- لا يجب فهم هذا الدعم من أهل الاختصاص بالصناعة لمؤسسات التدريب للحصول على قرارات إيجابية في المحكمة، أو لتوليد الأعمال التجارية، ولكن لضمان تزويد القضاة وأعضاء النيابة العامة بالمعلومات الكافية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات واعية
- يستطيع القطاع الخاص أن يقدم، وبطريقة شفافة، دعما للمنظمات الوطنية أو الدولية والأوساط الأكاديمية ومبادرات التدريب أو أية أطراف أخرى تدعم مؤسسات التدريب المستقلة
- في حين ينبغي أن يكون للقضاة وأعضاء النيابة العامة فكرة عامة عن الإنترنت وجرائم الإنترنت، فمن المهم أيضا أن نزودهم ببرامج تدريبية لمعلومات محددة. ويمكن للصناعة (الالكترونية) أن توفر المواد اللازمة لنماذج محددة (بدلا من الدورات الكاملة) على سير البرامج ذات الصلة.

وقد صدقت شبكة لشبونة للمجلس الأوروبي على هذا المفهوم في سبتمبر 2009 ، وأوصت بنشره وتنفيذه على نطاق واسع من قبل مؤسسات التدريب القضائي. كما قررت أن تجعله في صلب اهتمام المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين والمجلس الاستشاري للمدعين العامين الأوروبيين، فضلا عن اللجنة الأوروبية من أجل نظام قضائي فعال (CEPJEJ) لضمان أكبر تأييد ممكن لهذا المفهوم.

2 مقدمة

في السنوات الأخيرة، والمجتمعات في جميع أنحاء العالم تشهد تقدما هائلا في سبيل أن تصبح مجتمعات معلوماتية. حيث تتخلل الآن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقريبا جميع جوانب حياة الشعوب. فالاعتماد المتزايد، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجعل المجتمعات عرضة للتهديدات مثل جرائم الإنترنت، وهي الجريمة التي ترتكب ضد أو من خلال البيانات والنظم الحاسوبية.

وفضلا عن عدد كبير من الجرائم التي ترتكب ضد أو من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هناك عدد متزايد من حالات أخرى تنطوي على الأدلة الالكترونية المخزنة على نظام حاسوبي أو أجهزة أخرى ينتهي بها المطاف إلى المحاكم.

ولذلك ، فلا بد من إعداد القضاة والمدعين العامين للتعامل مع جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية. كما ذكر من قبل المجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين[1]: " من الضروري أن يقوم القضاة، بعد إتمام دراستهم القضائية، أن يتلقوا تدريبا مفصلا و متنوعا بحيث يكونوا قادرين على أداء واجباتهم بصورة مرضية" جاء ذلك في (الفقرة 3) ، "وهذا التدريب، هو أيضا ضمانا لاستقلالهم ونزاهتهم "(الفقرة 4) ، والتدريب يجب أن" يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الوعي الاجتماعي وفهم واسع للموضوعات المختلفة التي تعكس مدي تعقد الحياة في المجتمع "(الفقرة 27). حيث تكمن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجتمعات اليوم من هذا القبيل، وأن القضاة وأعضاء النيابة العامة يجب أن يكون لديهم، على الأقل، فهم أساسي لمثل هذه التكنولوجيات والمشاكل ذات الصلة.

في كثير من البلدان، وحيث تمكنت سلطات إنفاذ القانون من تعزيز قدراتها على التحقيق في الجريمة المعلوماتية (السيبرانية) وتأمين الأدلة الإلكترونية ، ولكن لا يبدو الحال كذلك، أو أقل قليلا، بالنسبة للقضاة وأعضاء النيابة العامة الذين، على الرغم من ذلك، يلعبون دورا أساسيا في تحقيق العدالة الجنائية. وتشير التجربة إلى أنه في معظم الحالات، يواجه القضاة والمدعين العامين صعوبات في التكيف مع الحقائق الجديدة في عالم الانترنت. لذا يتطلب الأمر بذل جهودا إضافية لتمكين القضاة والمدعين العامين لملاحقة ومقاضاة مرتكبي جرائم الإنترنت والاستعانة بالأدلة الإلكترونية من خلال التدريب والربط الشبكي والتخصص .

وباتت الخبرة التي يتمتع بها القطاع الخاص فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة ضرورية من أجل التدريب على إنفاذ القوانين. وسوف تكون مفيدة أيضا للتدريب القضائي[2]، إلا أن هذا لم يستغل، حتى الآن، استغلالا كافيا. وفي الوقت نفسه، يجب الحفاظ على استقلال ونزاهة القضاة وأعضاء النيابة العامة. ولذلك فإن الأساليب الابتكارية تعد ضرورية لضمان استقلال ونزاهة القضاة وأعضاء النيابة العامة، بينما يتاح لهم الحصول على الخبرة من القطاع الخاص وفهم سير العمل في الصناعة والتكنولوجيا. والمفهوم المقترح هنا يظهر كيف لمؤسسات التدريب القضائية الاستفادة من الدعم من قبل الصناعة والأوساط الأكاديمية من خلال البرامج التدريبية الموحدة وغيرها من الوسائل.

والغرض من هذا المفهوم الوارد في هذا التقرير هو مساعدة مؤسسات التدريب القضائي في وضع وتطوير برامج التدريب على الجريمة الحاسوبية والأدلة الالكترونية للقضاة وأعضاء النيابة العامة وإدماج هذا النوع من التدريب في أسس التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة (وهو ما يعنى بإضفاء طابع رسمي عليه).

[1] رأي. 4 حول التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة للقضاة على الصعيدين الوطني والأوروبي (CCJE (2003) مرجع سابق رقم 4)

[2] انظر الدراسة التي نشرت في مارس 2009 : "التعاون بين أجهزة تطبيق القانون والصناعة والمؤسسات الأكاديمية لتوفير التدريب المستدام على المدى الطويل للأفراد المعنيين بالجريمة السيبرانية

ويستند هذا المفهوم على معلومات وردت من المؤسسات التدريبية في بلجيكا ، كرواتيا ، جورجيا ، ألمانيا ، فرنسا ، هولندا ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا ، "مقدونيا: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة" ، والمملكة المتحدة (ردوداً على استبيان أجرى في يونيو 2009) ، وورشة عمل عقدت في البرتغال في يوليو 2009 مع ممثلين من بلجيكا وايرلندا وايطاليا والبرتغال وهولندا والمملكة المتحدة ، بالإضافة إلى ممثلين من القطاع الخاص ، وحلقة عمل عقدت في ستراسبورج في 3 و 4 أيلول 2009 بمشاركة ممثلين عن مؤسسات التدريب والقضاة والمدعين العامين من البلدان المذكورة أعلاه ، والقطاع الخاص فضلا عن الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي وشبكة لشبونة للمجلس الأوروبي.[3]

هذه العملية ذات أصحاب المصلحة متعددين أدت إلى الإعداد –و للمرة الأولى – لمفهوم لتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة في مسائل الجريمة المعلوماتية والأدلة الإلكترونية. وطبيعة المشاركة في هذه العملية سوف تيسر بالتأكيد التعاون بين مختلف الجهات المعنية والتناسق من المعرفة والخبرة في تنفيذ هذا المفهوم.

وقد صدقت شبكة لشبونة للمجلس الأوروبي على هذا المفهوم في سبتمبر 2009 ، وأوصت بنشره وتنفيذه على نطاق واسع من قبل مؤسسات التدريب القضائي. كما قررت أن تجعله في صلب اهتمام المجلس الاستشاري لقضاة أوروبا والمجلس الاستشاري لأعضاء النيابة العامة الأوروبية، فضلا عن اللجنة الأوروبية من أجل نظام قضائي فعال (CEPEJ) لضمان أكبر تأييد ممكن لهذا المفهوم.

[3] شبكة لشبونة لتبادل المعلومات بين الأشخاص والكيانات المسئولة عن تدريب القضاة

3 نظم ومؤسسات التدريب[4]

تتنوع نظم التدريب للقضاة وأعضاء النيابة العامة، في أوروبا، وتتشابه في مناطق أخرى[5]

فيما يتعلق بالتدريب الأساسي والنظم التدريبية، عادة ما تتألف من واحد أو مزيج من ما يلي[6].

- نظام أ : المرشحون -- بعد الانتهاء من دراسة القانون في المرحلة الجامعية، وفي كثير من الأحيان بعد النجاح في امتحان الدخول – يتلقي المرشحون تدريبا خاص في مركز التدريب القضائي ليصبحوا قضاة و / أو مدعين عموم، أو كلاهما معا. وأحيانا يتم تدريب قضاة المستقبل وأعضاء النيابة العامة معا، وأحيانا في مؤسسات مختلفة.
- نظام ب: المرشحون – بعد استكمال والانتهاء من دراسة القانون في المرحلة الجامعية – يبدأ المرشحون في اكتساب الخبرات العملية حول الوظيفة (أحيانا أثناء التدريب المهني الرسمي) في دوائر النيابة العامة والمحاكم ومكاتب المحاماة أو غيرها من المؤسسات – وذلك قبل اجتياز امتحان القبول الذي يؤهلهم للعمل كمحامين وأعضاء نيابة العامة وقضاة، ومن دون تدخل من مؤسسة تدريبية لا مركزية معينة[7].

و فيما يخص التدريب أثناء الخدمة، وهو التدريب المهني المتواصل للقضاة والمدعين العامين العاملين، ويقدم إما عن طريق المؤسسات العامة للتدريب القضائي، وهي أيضا مسئولة عن التدريب الأولي (مثل فرنسا ، جورجيا ، هولندا ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، اسبانيا ، ومقدونيا: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة "، وكرواتيا) ، من خلال مؤسسات التدريب التي أنشئت خصيصا من أجل التدريب أثناء الخدمة (على سبيل المثال ألمانيا) ، أو عن طريق المؤسسات العامة الأخرى ، والمنظمات غير الحكومية ، والمنظمات الدولية أو القطاع الخاص. وفي بعض الحالات، يتم وضع ذلك في خطط تدريبية سنوية أو قد يتم تقديمها بشكل مخصص. وفي معظم الحالات، يتم التدريب أثناء الخدمة بشكل اختياري، ما لم يكن يمارس القضاة أو أعضاء النيابة العامة أعمالهم في محاكم متخصصة (مثل رومانيا).

في المناهج الدراسية الأساسية والتدريب أثناء الخدمة، يتطلب الأمر، في معظم الحالات، مراجعة رسمية وإجراء للموافقة عليها، وذلك على الرغم من وجود قدر أكبر من المرونة كون التدريب أثناء الخدمة أمرا اختيارياً. على سبيل المثال :

- في فرنسا، يتم وضع المناهج الدراسية بعد المشاورات بين السلطة القضائية والقانونية وبين الإدارات التابعة لوزارة العدل. ومن ثم يتم تقديم برنامج التدريب إلى مجلس إدارة المدرسة للحصول على الموافقة
- في ألمانيا، فإن لجنة إعداد البرامج التابعة للأكاديمية القضائية الألمانية -- والتي تضم ممثلين من إدارات مختلفة من أجهزة العدالة، وكذلك ممثلين من النقابات المهنية للقضاة وأعضاء النيابة العامة -- هي المسئولة عن إعداد المناهج الدراسية للتدريب أثناء الخدمة للأكاديمية
- وفي بولندا، وبحلول 30 إبريل من كل عام، يتم تقديم المقترحات من كل من الإدارات التابعة لوزارة العدل ورؤساء المحاكم ودوائر النيابة العامة. وقياسا على هذه المقترحات، يقدم مدير المدرسة المحلية لمجلس

---

[4] يشير مصطلح مؤسسات التدريب، لأغراض هذه الوثيقة، يشير إلى أي كيان معني بالتدريب

[5] كما ذكر من قبل المجلس الاستشاري للقضاة للمجلس الأوروبي في عام 2003: "هناك اختلافات كبيرة بين البلدان الأوروبية فيما يتعلق بالتدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة للقضاة. هذه الاختلافات في جزء منها يمكن أن ترجع في إلى السمات الخاصة لمختلف النظم القضائية، ولكن في بعض النواحي لا تبدو كونها لا مفر منها، أو ضرورية. بعض الدول تقدم التدريب الرسمي المطول في المؤسسات المتخصصة، يليه مزيد من التدريب المكثف. ويوفر البعض الآخر نوعا من التدريب المهني تحت إشراف قاض متمرس يقوم بنقل المعرفة والمشورة المهنية على أساس أمثلة ملموسة، مشيرا إلى نوع النهج المقترح لاتخاذه وتجنب أي نوع من الوعظية. وتعتمد بلدان القانون العام بشكل كبير على الخبرة مهنية الطويلة، عادة كدعاة. ومن بين هذه الاحتمالات، فهناك طائفة واسعة من البلدان التي يكون فيها التدريب، بدرجات متفاوتة، المنظم منه والإلزامي ".

الرأي رقم 4 للمجلس الاستشاري للقضاة الأوروبيين (CCJE) عناية اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي حول التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة للقضاة على الصعيدين الوطني والأوروبي (2003) CCJE) مرجع سابق. رأي رقم 4 ، نوفمبر 2003).

[6] لمزيد من المعلومات برجاء النظر إلى الملحق

[7] ينبغي ذكر خصوصيات نظم القانون العام. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يتم تعيين القضاة من بين صفوف الممارسين من ذوي الخبرة. وهناك أيضا إمكانية لوضع الممارسين الذين ليسوا من القضاة المتفرغين كقضاة غير متفرغين لمدة شهر على الأقل كل سنة، وبعد ذلك يتم تعيين الغالبية العظمى من القضاة على أساس التفرغ. بالإضافة إلى ذلك، هناك كثير من تعيينات غير المتخصصين من غير المتفرغين يتم تعيينهم كأعضاء في المحكمتين (المدني)، ومحاكم الصلح (أساسا الجنائية). وتوجد برامج تدريبية منفصلة قبل أي تعيين وخلال فترة العمل

إعداد البرامج التدريبية الجدول الزمني للأنشطة التدريبية للسنة التالية للحصول على الموافقة عليها بحلول 30 يوليو. والحصول على موافقة وزير العدل ، يرسل الجدول الزمني للتدريب إلى الإدارات المعنية في وزارة العدل ورؤساء محاكم الاستئناف وأعضاء النيابة العامة الاستئنافية.

- وفي رومانيا، يتم الموافقة على إستراتيجية التدريب والتدريب أثناء الخدمة من قبل المجلس العلمي للمعهد الوطني للقضاة والمجلس الأعلى للقضاة.
- وفي أسبانيا، يتم إعداد برامج ومناهج التدريب من قبل لجنة التربية المؤلفة من خبراء في الشؤون القانونية وبالتشاور مع الهيئات النقابية للقضاة أو القضاة المستقلين. وفي النهاية، يتم الموافقة على مناهج التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة للقضاة من قبل المجلس العام للقضاء.
- وفي البرتغال، يتم وضع برنامج تدريبي مفصل كل عام من قبل مركز الدراسات القضائية. وفي أثناء تقديم المنهاج التدريبي بموجب القانون، يتم تغيير التدريب أثناء الخدمة كل عام وفقا للاحتياجات المحددة أثناء التطبيق العملي. ويتم وضع البرنامج التدريب بعد التشاور مع المجالس العليا للقضاء، والمحاكم الإدارية ومحاكم الضرائب والمجالس العليا لخدمة النيابة العامة.
- وفي بلجيكا، يتم وضع برامج عامة وبرامج ذات تدريبية أكثر تخصصا من قبل وتحت رقابة " معهد التدريب القضائي " كل عام. وقد تم إنشاء هذا المعهد حديثاً بموجب قانون (07/01/31)، وبدأ مزاولة نشاطه في بداية 2009. ويمكن إدراج برامج الجريمة المعلوماتية ضمن التدريب أثناء الخدمة، وغالبا ما تكون بشكل اختياري.
- في هولندا، مجلس القضاة ومجلس أعضاء النيابة العامة (الذين يشكلون معا الهيئة التعليمية لمؤسسة التدريبSSR) يقرر ما إذا كان أو لم يكن هناك ميزانية للبرنامج التدريبي المقترح. يمكن أن تكون المقترحات مقدمة، على سبيل المثال، من أعضاء النيابة العامة أو القضاة أو من قبل المحاضرين في مؤسسة التدريبSSR، وإذا كانت الميزانية متاحة، وجاءت عن طريق منحة، يتم حينئذ وضع برامج التدريب من قبل خبراء مختصين من مؤسسة التدريب والنيابة العامة والقضاة ومن أطراف أخرى، حالما كان ذلك مفيدا، بما فيها القطاع الخاص.
- وفي كرواتيا، يتم وضع مناهج التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة بالتعاون مع المجلس الاستشاري ومجلس البرامج للأكاديمية القضائية. ويحدد مجلس البرامج أولويات التدريب ويقدم مقترحا لمسودة المنهج السنوي للتدريب المهني. ويقوم المجلس الاستشاري بتبني الوثيقة ويضع المبادئ التوجيهية التي تحدد إستراتيجية التدريب المهني. ويتشكل أعضاء كل من المجلسين من خبراء قانونيين مميزين وممثلين من كافة المجموعات المستهدفة للأكاديمية القضائية.

يمكن لمؤسسات التدريب الاستعانة بخبراء من الخارج، على وجه في الخصوص إذا كانت المسائل متخصصة وفنية، كما هو الحال في الجريمة المعلوماتية والدليل الالكتروني. على سبيل المثال:

- في ألمانيا، تقوم الأكاديمية القضائية الألمانية بالاستعانة وبشكل مكثف بمحاضرين أجانب، وهم في الغالب متخصصين قانونيين وباحثين، وأحيانا خبراء في صناعة المعلوماتية.
- وفي هولندا، يشترك كل من المستشارين وخبراء الصناعة في وضع الدورات التدريبية وكذلك في الحلقات التدريبية الفعلية كمحاضرين.
- وفي رومانيا، يعتمد المعهد الوطني للقضاة على مدربين ومحاضرين من الخارج في المجالات المتخصصة، مثل الجريمة الحاسوبية (مثل المجلس الأوروبي ووزارة العدل بأمريكا، ومكتب المباحث الفيدرالية والاستخبارات الأمريكية فضلاً عن القطاع الخاص مثل: إي بي، وفيزا، وأميركان أكسبريس، وأمازون، وبي بال، ومايكروسوفت) وعلى وجه الخصوص في تدريب المدربين.
- وفي أسبانيا، أبرم المجلس العام للقضاء اتفاقات مع شركات قطاع خاص (مثل: سايبكس، ولوجاليتي) لتقديم التدريب حول الجريمة المعلوماتية والجنائيات الرقمية. فضلاً عن ذلك، يشترك خبراء القطاع الخاص في التدريب القضائي.
- وفي البرتغال، يضم معظم أعضاء التدريب لمركز الدراسات القضائية قضاة وأعضاء نيابة عام. وبالنسبة للتدريب أثناء الخدمة (مثل الحلقات الدراسية أو الدورات القصيرة) قد يشترك خبراء من القطاع الخاص وخبراء آخرين.
- وفي كرواتيا، يشترك متخصصين من وحدات الشرطة الخاصة لمكافحة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية في وضع وتقديم برامج التدريب.
- وفي بلجيكا، تتولى الجامعات نسبة كبيرة من الميزانية المخصصة لتدريب القضاة والنيابة العامة. ومع ذلك، فإنه من الممكن إشراك خبراء من القطاع الخاص في بعض برامج التدريب.

ينطوى تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة بشأن الجريمة المعلوماتية والأدلة الالكترونية على الآتي:

- يبدأ القضاة وأعضاء النيابة العامة، كقاعدة عامة، تدريبهم بدراسات القانون على المستوى الجامعي. ومع افتراض أنه كلما كانت القضايا المتعلقة بالجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية تحكمها التشريعات، كلما زاد إدراج هذه المسائل ضمن المناهج والكتب الدراسية للدراسات القانونية. ومع ذلك، فقد يكون من المفيد في هذا الصدد أن نضع المقترحات أمام المعنيين بوضع وإعداد مواد هذه الدورات على المستوى الجامعي.

- وفي البلدان التي يتولى أمر التدريب الأساسي مؤسسات تدريبية، ينبغي أن يكون من الممكن إدراج برامج التدريب على الجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية في المناهج

- ويكون الحال أقل من هذا، في البلدان التي تضع التدريب الأساسي ضمن العمل

- في معظم الدول، تتوافر مؤسسات التدريب القضائي التي تقدم تدريب أثناء الخدمة، وينبغي أن يكون من الممكن إدراج قضايا الجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية ضمن مقررات المنهج

- بينما يكون التدريب أثناء الخدمة ممكنا بشكل متخصص، فإن أدراج التدريب على الجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية ضمن المقررات الدراسية الرسمية يتطلب إجراءات وموافقات رسمية، ومن ثم إضفاء الطابع الرسمي على هذا النوع من التدريب.

- عادة ما يكون التدريب أثناء الخدمة اختياريا، لذا يمثل أمر إقناع القضاة وأعضاء النيابة العامة القيام بتدريب في مجال فني مثل الجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية، يمثل تحدياً[8]

- الخبرة الأجنبية للقطاع العام والخاص مطلوبة ويمكن الاستعانة بها في وضع الدورات التدريبية، وتدريب المدربين والتدريب في الدورات التدريبية.

[8] في البرتغال، فالتدريب أثناء الخدمة يعد التزاما (بمعنى أن كل قاض وعضو نيابة عامة يجب عليه الحضور، على الأقل، مناسبتين تدريبيتين كل عام) أو في رومانيا، يمكن أن يكون إلزامي في بعض الحالات

4 المعرفة والمهارات الواجب توافرها في القضاة وأعضاء النيابة العامة

من الواضح أن هناك تزايد في عدد القضايا الجنائية، ولكن، بطريقة أو بأخرى، سيكون هناك العديد من الأمور المدنية والإدارية التي سوف تنظر أمام المحكمة ستكون ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن غالبية القضاة الجنائيين وأعضاء النيابة العامة سيواجهون، إن لم يكن بقضايا الجرائم المعلوماتية، سيواجهون بمسائل تنطوي على الأدلة الإلكترونية. لذا فلا يعد الأمر كافيا تدريب المتخصصين فقط من القضاة وأعضاء النيابة العامة.

لذا هناك ضرورة لعملية تعميم واسعة النطاق بشأن المعرفة بجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية، ولذلك لجميع أو لأكبر عدد ممكن من القضاة والمدعين العامين، لذا، فهم في حاجة إلى الحصول، على الأقل، على التدريب الأساسي في المسائل المتصلة بجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية. وينبغي أن يقدم هذه النوع من المعرفة الأساسية خلال التدريب الأولي للقضاة وأعضاء النيابة العامة المرشحين، ومن خلال التدريب أثناء الخدمة لخدمة القضاة وأعضاء النيابة العامة

وفي نفس الوقت، هناك قضايا ذات التقنية العالية ومتطورة باستمرار. ولا ينتظر أن يكون القضاة وأعضاء النيابة العامة، بصفة عامة قادرون على مواكبة التطورات التكنولوجية في جميع الأوقات. ولذلك فمن الضروري توفير معلومات متقدمة لعدد كاف من القضاة وأعضاء النيابة العامة الذين باتوا متخصصين في جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية.

4.1 المعرفة الأساسية

في غالبية النظم القضائية، لا يمكن التنبؤ بالقاضي الذي سوف يتعامل مع قضية معينة (مبدأ القاضي الطبيعي) وذلك ، في نهاية المطاف ، ينبغي **لجميع** القضاة وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة أن يكون لديهم المعرفة الأساسية في المسائل ذات الصلة بجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية. و"المعرفة الأساسية" تعني أنه ينبغي أن يكون قادرا على فهم ما يلي:

- أجهزة الحاسب وشبكات الاتصال : كيف تعمل ، المفاهيم الأساسية للعمل على الإنترنت ، ودور مقدمي الخدمات، وتحديات خاصة للقضاة وأعضاء النيابة العامة
- جرائم الانترنت: كيف تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات في ارتكاب الجرائم
- تشريع جرائم الانترنت: التشريع المحلي (بما في ذلك السوابق القضائية) والمعايير الدولية
- السلطة القضائية والكفاءات الإقليمية
- الدليل الالكتروني: الإجراءات الفنية والاعتبارات القانونية

وكنتيجة لهذا التدريب الأساسي، سوف يتمكن القضاة وأعضاء النيابة العامة من الآتي:

- ربط ارتكاب الجريمة بالأحكام الواردة في التشريعات المحلية
- إصدار أمر التفتيش وحيازة أنظمة الحاسب وإستخراج الدليل الالكتروني
- التعجيل بالتعاون الدولي
- استجواب شهود العيان والخبراء
- تقديم والتحقق من الدليل الإلكتروني

ما يلي هو مثال نموذجي لدورة التدريب الأساسي للقضاة وأعضاء النيابة العامة:

مثال: تدريب على جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية – وحدة نموذجية لتوفير المعارف الأساسية

الهدف من الدورة	بنهاية الدورة، سوف يكون لدى القضاة وأعضاء النيابة العامة المعرفة الأساسية بجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية، وكيف سيتعامل القضاة وأعضاء النيابة العامة معها، وما هي القوانين الموضوعية والإجرائية، فضلاً عن كيفية تطبيق التكنولوجيات، وكيفية اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة فضلا عن التعاون الدولي المكثف.
الدرس الأول	**عن جرائم الانترنت**
	➢ لماذا القلق بشأن جرائم المعلوماتية؟ ➢ ما هي جرائم المعلوماتية ➢ التحديات التي تواجه القضاة وأعضاء النيابة العامة ➢ القانون المحلي والمعايير الدولية
الدرس الثاني	**التكنولوجيا**
	➢ أداء شبكة الانترنت (المفاهيم الأساسية) ➢ معجم المصطلحات ➢ البروتوكولات
الدرس الثالث	**جرائم الانترنت كونها جريمة جنائية**
	➢ جرائم ضد البيانات والنظم الحاسوبية ➢ الاحتيال والتزوير المتصل بالكمبيوتر ➢ الجرائم التي تتعلق بالمحتوى (المواد الإباحية، وكراهية الأجانب والعنصرية) ➢ جرائم متصلة بالملكية الفكرية ➢ حكم المحكمة / السوابق القضائية
الدرس الرابع	**الدليل الالكتروني**
	➢ عن الدليل الالكتروني: تعريفات وخصائص ➢ متطلبات الدليل الالكتروني ➢ التحليل الجنائي لبيانات الحاسوب
الدرس الخامس	**القانوني الإجرائي / إجراءات التحقيق**
	➢ السلطة القضائية والكفاءات الإقليمية ➢ التعجيل بحفظ بيانات الكمبيوتر ➢ أذون / أوامر استخراج البيانات ➢ بحث وحيازة بيانات الكمبيوتر ➢ اعتراض حركة مرور ومحتوى البيانات ➢ وسائل الحماية
الدرس السادس	**التفاعل مع القطاع الخاص**
الدرس السابع	**التعاون الدولي**
	➢ اتفاقية جرائم المعلوماتية كإطار للتعاون الدولي ➢ المبادئ العامة ➢ التدابير المؤقتة ودور شبكة 24 / 7 لنقاط لاتصال ➢ المساعدة القانونية المتبادلة، ودور السلطات المختصة
الدرس الثامني	**التقييم والنتائج**
المواد والخدمات اللوجستية	يمكن توفير التدريب عبر الانترنت أو في الفصول الدراسية، في حال الفصول الدراسية يجب توافر الآتي: ➢ قاعة للتدريب مع جهاز الكمبيوتر وبروجيكتور لتقديم العروض (ولأن هذه الدورة لا تشمل تمارين تطبيقية مثل عرض لبرمجيات التحليل الجنائي أو أساليب التحري، لا يتطلب الأمر وجود ومختبر الكمبيوتر) ➢ المقتطفات ذات الصلة من التشريعات المحلية الموضوعية والإجرائية ➢ اتفاقية بودابست حول جرائم المعلوماتية بما في ذلك التقرير التفسيري قارئ مع مسرد للمصطلحات ومعلومات أساسية أخرى ➢ إذا كان المحاضرون يتحدثون لغة أجنبية، يتوقع توافر الترجمة الشفهية، كذلك ترجمة المواد الدراسية

4.2 معرفة متقدمة

في بعض الأحيان، لا تعد المعرفة الأساسية كافية لتولي دعوى قضائية لجريمة الكترونية. ولمواجهة هذا النوع من الحالات، قد يكون من المطلوب أن يكون لعدد كبير من القضاة وقضاة التحقيق والمدعين العامين لديهم معرفة متقدمة من أجل القيام بالتحقيق أو المحاكمة أو الحكم في القضايا المعقدة المتصلة بجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية، أو لتقديم الدعم لأعضاء النيابة العامة وقضاة آخرين.

في بعض البلدان،تم إنشاء وحدات أو إدارات متخصصة في الملاحقة القضائية (مثل رومانيا ، وصربيا) ، وفي دول أخرى، تجمع أكبر دوائر النيابة العامة عدد من أعضاء النيابة العامة المتخصصة. وفي هولندا، هناك برنامج "intensiveringsprogramma" " تكثيف البرنامج " جار على قدم وساق، للتأكد، من بين أمور أخرى، أن هناك واحد على الأقل من أعضاء النيابة العامة متخصص في جرائم المعلوماتية في كل إدارة من دوائر النيابة العامة العشرة الكبرى. وفي إيطاليا ، في إطار التشريع الجديد للجريمة المعلوماتية، يوجد الآن 29 مكتبا للادعاء لها اختصاص في مسائل جرائم المعلوماتية. وفي البرتغال، يوجد في دائرة مقاطعة لشبونة للنيابة العامة قسم متخصص في جرائم الكمبيوتر ، حيث يتم توزيع هذا النوع من التحقيقات.

وفي بعض البلدان، قد يتولى أعضاء نيابة عامة محددين الإشراف على وحدات جرائم التقنيات العالية وهي تابعة للشرطة. وفي معظم البلدان، يتم تنظيم دوائر النيابة العامة على أساس هرمي، بحيث يستطيع كبير المدعين تعيين القضية إلى النيابة المختصة. وبالتالي، من الممكن تحديد المدعين ممن يتمتعون بمستوى متقدم من المعرفة.

فيما يتعلق بالقضاة، وفي بعض البلدان، يمكن تعيين حالات الجريمة المعلوماتية لقاض متخصص أمام محكمة تتعامل مع أنواع معينة من الجرائم، مثل الجريمة المنظمة. على سبيل المثال (وربما الوحيدة في أوروبا) هي صربيا، حيث يوجد قسم خاص في محكمة مقاطعة بلغراد يتعامل مع حالات جرائم المعلوماتية. ومع ذلك، ونظرا لمبدأ القاضي الطبيعي في معظم النظم القضائية، فمن الضروري وجود نهجا مختلفا. ففي هولندا، وربما تنفرد بذاتها في قارة أوروبا، تم تأسيس خمسة مراكز متخصصة للقضاة لتكون موردا للقضاة آخرين. وفي اسبانيا، تم مناقشة اقتراحا مماثلا من قبل المجلس العام للسلطة القضائية الذي بموجبه تقوم مجموعة من القضاة المتخصصين في جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية بالمساعدة وتقديم المشورة للقضاة الآخرين. وفي بلجيكا، لا يطلب القانون تخصصا، ولكن في معظم المحاكم، يمكن إلزام احد أو أكثر من أعضائها بالتخصص. وحقيقة أن تلك الحالات تحال إلى قضاة متخصصين من هذا القبيل، ما هو إلا مجرد أمر يحكمه التنظيم الداخلي للمحكمة. وأحيانا، وبموجب القانون يتم الاختصاص للحكم على بعض القضايا كي تنظر أمام محاكم معينة للبلد (بروكسل). ومع ذلك، في معظم الحالات يتم تحديد الاختصاص على أساس مكان ارتكاب الجريمة، حيث لا يتواجد دائما القاضي أو المدعي العام المتخصص أو كلاهما معا. وفي كثير من البلدان قد تكون هناك محاكم تتعامل مع قضايا الجريمة المعلوماتية أكثر من غيرها من القضايا، مما يتطلب مستوى أعلى من التخصص أكثر من غيرها.

ويقصد بمصطلح "المعرفة المتقدمة" أنه ينبغي على القضاة وأعضاء النيابة العامة يتمتعوا بالفهم العملي وأن يكونوا قادرون على تطبيق معارفهم فيما يتعلق بما يلي:

- الحواسب الآلية والشبكات
  - معجم مصطلحات الكمبيوتر والجرائم المعلوماتية
  - أداء الانترنت
  - البروتوكولات والتكنولوجيا
  - دور مزودي الخدمات

- جرائم المعلوماتية (السيبرانية)
  - الاتجاهات في الجرائم المعلوماتية
  - الأنماط: أنواع معينة من تقنيات جرائم المعلوماتية (مثل التصيد الاحتيالي " البوت نت" أو شبكات الاختلاس الالكترونية، وغيرها من البرامج الضارة والمواد الإباحية للأطفال)
  - أمثلة عملية ونماذج المحاكاة

- تشريعات جرائم المعلوماتية
  - التشريع المحلي والسوابق القضائية
  - التعاون الدولي: الاتفاقات الدولية والثنائية، وقنوات التعاون القضائي والوسائل العملية للتعجيل بالتعاون

- التحقيق والدليل الالكتروني
  - سلطة القضاء والكفاءات الإقليمية
  - أحكام القانون الإجرائية وتطبيقاتها العملية
  - خطوات لبحث وضبط وحفظ الأدلة الالكترونية
  - ميزات برمجيات الطب الشرعي
  - التعرف على المشتبه بهم
  - تعقب أموال الجاني
  - وسائل الحماية والأحوال
  - تقديم الدليل الالكتروني في المحكمة

مثال: تدريب على جرائم المعلوماتية والدليل الالكتروني – وحدة نموذجية للمعرفة المتقدمة[9]

الهدف من الدورة	بنهاية الدورة سيكتسب القضاة وأعضاء النيابة العامة المعرفة المتقدمة التي يمكن تطبيقها في الحياة العملية حول كيفية أداء الحواسب الآلية والشبكات، وما هي الجريمة المعلوماتية وتشريع الجريمة الحاسوبية وسلطة القضاء ووسائل التحقيق والدليل الالكتروني والتعاون الدولي
الدرس الأول	الحواسب الآلية والشبكات
	➢ معجم مصطلحات الكمبيوتر وجرائم المعلوماتية ➢ أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصال / البيئة التحتية للانترنت – البروتوكولات والتكنولوجيا – كيف تتصل أجهزة الحاسب بعضها ببعض – تحقيق بروتوكول الانترنت والدليل الالكتروني – أرقام وأسماء أجهزة الحاسب – دور مقدمي خدمات الانترنت ➢ المعلومات على شبكة الانترنت – جمع المعلومات – استخدام قواعد البيانات (الخفية) على الانترنت ➢ لمحات عن الفئات الاجتماعية – طرق التواصل – طرق عدم الكشف عن الهوية ➢ اكتشاف / تحديد مكان وهوية أجهزة الحاسب والشركات والأشخاص على الانترنت
الدرس الثاني	جرائم الانترنت والمخاطر الأمنية
	➢ الاتجاهات في جرائم الانترنت ➢ الأنماط: أنواع معينة من تقنيات جرائم المعلوماتية (مثل التصيد الاحتيالي " البوت نت" أو شبكات الاختلاس الالكترونية، وغيرها من البرامج الضارة والمواد الإباحية للأطفال) ➢ كيف يستخدم الجناة المعلومات وتقنيات الاتصالات ➢ المجرمين ➢ أثر الجريمة المعلوماتية ➢ كيفية تعزيز أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ➢ أمثلة عملية ونماذج المحاكاة
الدرس الثالث	تشريع الجريمة المعلوماتية: القانون الجنائي الموضوعي
	➢ جرائم البيانات والنظم الحاسوبية ➢ الاحتيال والتزوير المرتبط بالحاسب ➢ جرائم متصلة بالمحتوى (المواد الإباحية للطفل وجرائم الكراهية) ➢ جرائم متعلقة بالملكية الفكرية ➢ قرار المحكمة / السوابق القضائية

[9] استنادا إلى الردود على الاستبيان وعلى المثال التي قدمته هولندا

الدرس الرابع	التحقيق والدليل الالكتروني
	➢ الدليل الالكتروني - تتبعات / آثار على أجهزة الحاسب والانترنت والاتصالات الرقمية - خطوات لبحث وضبط وحفظ الدليل الالكتروني – ميزات برمجيات الطب الشرعي – تحديد المشتبه بهم – تتبع أموال الجاني – وسائل الحماية والظروف – التحضير وإدارة القضية – تقديم الدليل الالكتروني في المحكمة ➢ جهاز إنفاذ القانون فيما يخص جرائم المعلوماتية / الأدلة الإلكترونية ➢ دراسات حالة (سوابق قضائية)
الدرس الخامس	تشريع خاص بجرائم المعلوماتية: القانون الإجرائي
	➢ الحفظ السريع لبيانات الكمبيوتر ➢ أوامر استخراج البيانات ➢ بحث ومصادرة بيانات الكمبيوتر ➢ اعتراض مرور البيانات والمحتوى ➢ وسائل الحماية ➢ التفاعل مع مزودي خدمة الانترنت والقطاع الخاص ➢ دراسات حالة
الدرس السادس	سلطة القضاء والكفاءات الإقليمية
	➢ المبادئ العامة ➢ اختصاص القضاء بجرائم المعلوماتية –– التحديات ➢ أحكام الاختصاص في اتفاقية الجرائم المعلوماتية ➢ دراسات حالة
الدرس السابع	التعاون الدولي
	➢ اتفاقية جرائم المعلوماتية كإطار للتعاون الدولي ➢ مبادئ عامة ➢ التدابير المؤقتة ودور شبكة 24 / 7 لنقاط لاتصال والتعاون الشرطي ➢ المساعدة القانونية المتبادلة، ودور السلطات المختصة ➢ دراسات حالة
الدرس الثامن	التقييم والنتائج
المواد والخدمات اللوجستية	يمكن توفير التدريب عبر الانترنت أو في الفصول الدراسية، في حال الفصول الدراسية يجب توافر الآتي: ➢ قاعة للتدريب مزود بجهاز حاسب وبروجيكتور للعروض التقديمية ➢ قد يكون من المفيد أن يكون المتدربين لديهم جهاز كمبيوتر مع الوصول إلى شبكة الانترنت (ولكن هذا ليس شرطا) ➢ مقتطفات ذات الصلة من التشريعات المحلية الموضوعية والإجرائية ➢ اتفاقية بودابست حول جرائم المعلوماتية بما في ذلك التقرير التفسيري ➢ قارئ مع مسرد للمصطلحات ومعلومات أساسية أخرى ➢ إذا كان المحاضرون يتحدثون لغة أجنبية، يتوقع توافر الترجمة الشفهية، كذلك ترجمة المواد الدراسية

عادة لا يحتاج القضاة وأعضاء النيابة العامة لنوع من المهارات والمعارف التقنية التي تتطلبها جرائم التكنولوجيا العالية أو محققي الطب الشرعي. ومع ذلك ، قد يكون من المفيد أن نشير إلى الجهود التي بذلت من أجل التوصل إلى برنامج منهجي لتدريب ضباط إنفاذ القانون.

بتمويل من المفوضية الأوروبية (برنامج فالكوني 2002)، وهو مشروع قادته الشرطة الأيرلندية (غاردا سيوشانا) وبمشاركة خبراء من الدول الأعضاء العشرة بالاتحاد الأوروبي، ساهم في وضع الأساس الموحد ("المستوى 1") لبرنامج التدريب على الجريمة المعلوماتية لضباط إنفاذ القانون. ومنذ عام 2004 تم وضع دورة لمدة أسبوعين وتم تقديمها في العديد من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية. وتم اعتماد الدورة من كلية دبلن الجامعية (UCD) في عام 2006.

في ظل المزيد من المشاريع التي تقودها الشرطة الأيرلندية بالشراكة مع مدير كلية دبلن الجامعية، تم تطوير وحدات متوسطة ومتقدمة إضافية مع الهدف العام لبرنامج كامل معتمد لنيل شهادة الماجستير في علوم الحاسب الآلي والبحث الجنائي الحاسوبي و التحقيق في جرائم المعلوماتية لضباط إنفاذ القانون على الصعيد العالمي. وتشمل الوحدات التدريبية متوسطة المستوى القائمة لأجهزة إنفاذ القانون ما يلي:

- تحقيقات الانترنت
- تحقيقات الشبكات
- البحث الجنائي لنظام الملفات NTFS
- البحث الجنائي لنظام التشغيل لينيكس
- البحث الجنائي للهواتف المحمولة
- الشبكات المحلية اللاسلكية LANS والاتصالات عبر بروتوكول الإنترنت VOIP
- برمجة متقدمة لغة scripting
- البحث الجنائي للبيانات الحية
- البحث الجنائي لنظام التشغيل فيستا ميكروسوفت

هذه الوحدات يتم تحديثها باستمرار وهناك وحدات إضافية في طور الإعداد[10]

في يوليو 2007 ، قامت وكالة الشرطة الأوروبية (يوروبول) بإعداد مجموعة تنسيق التدريب على التحقيق في جرائم المعلوماتية، والذي كان الهدف الرئيسي له هو تنسيق الجهود داخل الاتحاد الأوروبي بشأن التدريب على الجريمة عالية التكنولوجيا ، من أجل وضع منهج تدريبي معتمد للمحققين في أجهزة إنفاذ القانون، داخل أوروبا و نشره خارج الاتحاد الأوروبي لمساعدة الوكالات الأخرى لإنفاذ القانون الذين يرغبون في أن تحذو حذوها. وتضمن الشركاء المفوضية الأوروبية ، المكتب الأوروبي لمكافحة الغش، وجهاز العدالة الأوروبية (يوروجست) ومدرسة الشرطة الأوروبية CEPOL ، الانتربول والمجلس الأوروبي والأمم المتحدة و مركز التحقيق في جرائم المعلوماتية التابع لكلية دبلن الجامعية ، جامعة تروا والجامعة الجنسية بكانتربري و جامعة بولونيا و وكذلك في الصناعة.

4.3 المعرفة المتخصصة

قد يكتسب بعض القضاة وأعضاء النيابة العامة المعرفة المتخصصة من خلال الدراسات العليا ، التدريب الذاتي ، والربط الشبكي أو الخبرة المهنية. وهذا النوع من المعرفة لن يتأتى من خلال برامج التدريب العادية. فالقضاة وأعضاء النيابة العامة الذين يتمتعون بهذه المعرفة المتخصصة يعدوا موردا قيما للآخرين وكمدربين أيضا.

[10] توجد أمثلة أخرى على برامج جرائم التكنولوجيا العالية المتقدمة للوكالة الوطنية البريطانية لتحسين عمل الشرطة

5 التدريب الحالي على جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية

5.1 التدريب الأولي

"التدريب الأولي" يعني أن المرشحين للتدريب -- بعد استكمال دراسات القانون على المستوى الجامعي -- ينالون ما يؤهلهم ليصبحوا قضاة و / أو أعضاء نيابة عامة أو الاثنين معا. وفي كثير من النظم القانونية، يتم تقديم التدريب الأولي من قبل مؤسسة التدريب القضائي عل مدار فترة تتراوح من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات، في بعض البلدان الأخرى، مثل هذا التدريب الأولي يتألف من تدريب رسمي عملي، يقل أو يكثر، على العمل بدون منهج محدد.

في معظم البلدان، لا يتوقع أن يدرج التدريب على جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية في التدريب الأولي أو على نطاق محدود جدا .على سبيل المثال:

- في فرنسا، يتضمن التدريب على قانون الإجرائي في المعهد الوطني الفرنسي لرجال القضاء(ENM (يتضمن محاضرة من ثلاث ساعات يقوم بها متخصص في تكنولوجيا المعلومات حول البحث عن الأدلة الإلكترونية والتكنولوجيا؛ أما المسائل التي تتناول جرائم المعلوماتية لا يتم تغطيتها.
- أما في جورجيا، لا يدرج هذا في التدريب الأولي لأعضاء النيابة العامة، ولكن في تدريب القضاة وموظفي المحاكم حيث يتم تدريس ذلك لمدة نصف يوم في شكل محاضرة
- في ألمانيا فلا يشترط ذلك في التدريب العملي أثناء الممارسة
- في كرواتيا وبولندا ورومانيا لا تدرج هذه المواضيع في التدريب الأولي

مع ذلك ، ففي بعض البلدان فالتدريب على جرائم المعلوماتية والأدلة الإلكترونية يشكل سمة عامة من التدريب الأولي .على سبيل المثال:

- في هولندا ، يحتوى التدريب الأساسي على تدريب من يوم واحد على جرائم المعلوماتية من قبل مؤسسة التعليم للقضاة وأعضاء النيابة العامة (SSR) في أوترخت أو زوتفن ويتضمن قارئ و معلومات أساسية أخرى . ويتضمن التدريب الندوات التفاعلية ودراسات الحالة .بالإضافة إلى هذا التدريب الأساسي ليوم واحد وتدريب متعمق لمدة أربعة أيام، هناك دورة مكثفة مميزة مدتها يومان.
- وهناك الكلية القضائية الاسبانية توفر التدريب الأولي على الجريمة الحاسوبية و الأدلة الالكترونية إلى القضاة المعينين حديثا ، سواء في المسائل الإجرائية والموضوعية. وتعتبر جزءا من التدريب الإلزامي على القانون الإجرائي وجمع الأدلة. ويتم تغطية جرائم المعلوماتية و الأدلة الالكترونية في حلقات دراسية على مدى أربعة أيام وتشمل القوانين الوطنية وأدوات التعاون الدولي وعرض لبرمجيات الطب الشرعي أو التحليل الجنائي الحاسوبي وتقنيات التحري ومصادرة الأدلة الإلكترونية ودراسات الحالة. فضلا عن ذلك، تعقد حلقة دراسية خاصة عن الأدلة الإلكترونية مرة كل عام ويتم تنظيم حلقة دراسية أخرى في القانون الموضوعي (حول الجرائم المرتكبة بالوسائل الالكترونية). يقود بالتدريب في هذه الحلقات الدراسية قانونيين وكذلك متخصصين في تكنولوجيا المعلومات. علاوة على ذلك، هناك إمكانية للقضاة من الوصول إلى مكتبة افتراضية حول الجريمة الإلكترونية. والهدف من هذا التدريب الأولي هو توفير المعرفة الأساسية
- في "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة " ، توفر الأكاديمية التدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة التدريب الأولي على جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية كجزء من التدريب على القانون الجنائي ، وتكنولوجيا المعلومات والتفتيش .حيث يتوقع يحتوى هذا التدريب على عشر ساعات حول جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية.
- وفي البرتغال، لا يعد موضوع جرائم الانترنت مادة مستقلة ومحددة في جزء من المناهج الدراسية .ومع ذلك، وضمن مجال التحقيق الجنائي هناك حلقة دراسية محددة (لمدة ساعة ونصف الساعة من وقت التدريب) مخصصة لأدلة الجريمة الإلكترونية والرقمية .وأثناء التدريب في مجال القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية ، تخصص 9 ساعات لجرائم الكمبيوتر والتدابير الإجرائية للحصول على الأدلة الرقمية و 9 ساعات أخرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يتولى التدريب في هذه الدورات مدربين وقضاة ومدعين عامين دائمين أو محامين من ذوي الخبرة في هذه المسألة، وضباط الشرطة المتخصصة وخبراء تكنولوجيا المعلومات أو متخصصين من شركات القطاع الخاص وتشير المعلومات المتاحة إلى الآتي:

- بالنظر إلى الهدف المتمثل في تزويد جميع القضاة والمدعين العامين بمستوى أساسي من المعرفة حول جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية، فالتدريب المتوافر حاليا محدود جدا
- مع استثناءات قليلة جدا ، يغطي التدريب المستويات الأولية الأساسية فقط وإغفال التدريب المتقدم
- مواد موحدة للتدريب من أجل التكرار عادة ما تكون غير متوفرة

5.2 التدريب أثناء الخدمة

التدريب أثناء الخدمة، وهو مواصلة التدريب المهني الذي يخدم القضاة وأعضاء النيابة العامة، يقدم إمـــا عـــن طريق المؤسسات العامة للتدريب القضائي، ولكن يمكن أيضا أن يقدم من قبل مجموعة من المنظمات الأخرى، على سبيل المثال:

- في فرنسا ، تقم المدرسة الوطنية للقضاء حلقة دراسية متقدمة المستوى لمدة خمسة أيام في المدرسة ، وبالإضافة إلى ذلك، تقدم أيضاً برنامج تدريب وعمل في نفس الوقت على مدار يومين في مكتب مكافحة جرائم التكنولوجيا العالية التابع لوزارة الداخلية .(OLCTIC) ، وتغطي المدرسة التكلفة (حوالي 5.000 يورو لكل دورة). ويتكون المدربين من القضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة وخبراء تكنولوجيا المعلومات، أو خبراء منتقاة من خبراء الصناعة

- وفي جورجيا ، مدرسة العدل العليا هي المؤسسة الوحيدة المسئولة عن التدريب في أثناء الخدمة للقضاة . وقاموا بتنفيذ دورة تدريبية أساسية على مدار يومين حول الجرائم الحاسوبية ، وتمول من ميزانية الدولة .المدربين هم من أعضاء هيئة التدريس ، وقضاة المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف .ويتولى تدريب أعضاء النيابة العامة وحدة التدريب التابعة لوزارة العدل ولكن دورات الجريمة الحاسوبية والأدلة الالكترونية لم تنظم حتى الآن

- وفي ألمانيا ، يتولى التدريب أثناء الخدمة للقضاة وأعضاء النيابة العامة الأكاديمية الألمانية للقضاة التي تنظم حوالي 150 مناسبة في السنة. وفي عام 2009 ، احتلت الجرائم الحاسوبية مناسبتين منهما، وكانتا لمدة أربعة أيام لكل منهما. وعادة ما يكون المدربين من المدعين العامين والقضاة من ذوي الخبرة في مسائل الجريمة الالكترونية ، ولكن من الممكن أيضا أن يكونوا من الشرطة والجمارك وسلطات الضرائب أو غيرها. وتكلفة هاتين الدورتان مشتركة بين الحكومتين الاتحادية وحكومة الولايات. وتقدم هذه الدورات المعرفة الأساسية والمتقدمة.

- وفي هولندا ، على الرغم من أن التدريب أثناء الخدمة هو اختياري إلا أن كل قاض عليه أن يمضى عدد معين من الساعات كل سنة في التعليم .وكل قاض له أن يحدد نوع الدورة أو الدورات التي يرغب في متابعتها .تقوم المؤسسة التعليمية للقضاة والمدعين العامين (SSR)، وهناك أيضا العديد من المؤسسات الأخرى، ومؤسسات التعليم العالي تنظم التدريب أثناء الخدمة على الجريمة الحاسوبية والأدلة الالكترونية التي تشمل كلا المستويين الأساسي والمتقدم . وتنظم المؤسسة التعليمية للقضاة والمدعين العامين كل عام ثلاث دورات للتعليم الأساسي وثلاثة للتعليم المتعمق وواحدة للتعليم المكثف المتميز .والمدربين هم من المختصين في الجرائم الحاسوبية من خدمة النيابة العامة الوطنية فضلا عن خبراء من شركات القطاع الخاص والصناعة .ومع ذلك، فإن المؤسسة التعليمية تقدم أيضا مجموعة واسعة من الدورات التدريبية الأخرى ، وتشمل كلا من الجوانب القانونية والعملية (والتي يبلغ مجموعها نحو 400 دورة) وبالتالي ، يجب أن يكون يتنافس التدريب على الجريمة الحاسوبية مع جميع هذه الدورات.

- في بولندا، تقدم المدرسة الوطنية البولندية للقضاء والنيابة العامة دورات أساسية ومتقدمة المستوى في شكل مؤتمر على مدار فترة تتراوح بين أربعة إلى خمسة أيام .وفي عام 2009 ، تم تنظيم حدثين من هذا القبيل (حول "منهجية الجرائم التي ارتكبت باستخدام نظم المعلومات" ، " الدليل الالكتروني في المحاكمة ")

- وفي رومانيا، يتولى المعهد الوطني للقضاة تنظيم التدريب أثناء الخدمة، ولكن على المستوى الأساسي فقط .على سبيل المثال ، من 2006 إلى 2009 ، تم تنظيم حلقتين دراسيتين مدة كل منهما يومين ، وحضر كل دورة ما يقرب من 25 من القضاة أو المدعين العامين ، كل سنة، والجزء الأكبر من ميزانية الدورتين تحملها المعهد، وجزء آخر كان ضمن تمويل برنامج (FARE) للمفوضية الأوروبية ، وجزء آخر في 2006 كان بدعم من موقع إيه باي .وكان المدربين من القضاة الرومان، ومتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن الخبراء الأجانب ممولين من قبل منظمات مثل المجلس الأوروبي .وعلاوة على ذلك، فالجريمة الحاسوبية مادة إلزامية للتدريب اللا مركزي على مستوى مكاتب الادعاء الملحقة بمحاكم الاستئناف .ويتولى التنسيق لهذا التدريب المعهد الوطني للقضاة.

- في أسبانيا ، يتولى المعهد الأسباني للقضاء التابع للمجلس العام للقضاء تقديم التدريب أثناء الخدمة للقضاة على الجرائم الحاسوبية والأدلة الالكترونية. وهذا النوع من التدريب يتولى تقديمه لأعضاء النيابة العامة مركز الدراسات القانونية التابع لوزارة العدل. في كلتا الحالتين، ينظم التدريب بالتعاون مع سايبيكس ، وهي شركة خاصة متخصصة في هذا المجال. وتبلغ ميزانية المعهد 42.000 يورو، فقط مخصصة لأغراض التدريب على الجرائم الحاسوبية. ويمكن التمويل والدعم من القطاع الخاص. ويغطي التدريب أثناء الخدمة المستويات الأساسية، وتتراوح فترة الدورات من ثلاثة إلى أربعة أيام وتتضمن محاضرات ودراسة لحالات عملية. وتنشر مواد التدريب، والتي عادة تكون متاحة لكل قاض. وفي عامي 2008 و 2009 عقدتا اثنتان من مثل هذه الحلقات الدراسية في كل سنة. وعلى الرغم من أن تناول بعض المسائل بشيء من التعمق، فلا تتوافر منهجية للمستوى المتقدم في برامج التدريب.

- وفي البرتغال ، يتولى مركز الدراسات القضائية التدريب أثناء الخدمة على الجرائم الحاسوبية حيث ينظم نحو 30 حدثا في السنة. اثنان منهم يعقدا بشكل منتظم بشأن المسائل الأساسية على الجرائم الحاسوبية. وأحيانا ما تكون هناك حلقات دراسية حول المسائل الأخرى ذات الصلة، مثل حقوق التأليف والنشر على الانترنت أو التكنولوجيا والمحاكم. ويكون المدربين من القضاة والمدعين العامين والمحامين وضباط الشرطة وخبراء من القطاعين العام والخاص. وحظيت الحلقات الدراسية بقبول حسن تمثل في وجود عدد كبير من المشاركين (ومعظمهم من المدعين العامين ، ولكن أيضا محامون وقضاة من المحاكم الجنائية)

- وفي بلجيكا لا يزال برنامج التدريب أثناء الخدمة في طور البناء، نظرا لإنشاء "معهد التدريب القضائية" الذي يجرى حاليا. ومن الواضح أن الغرض من تنظيم هذا النوع من التدريب الأخذ في الاعتبار النتائج والتوصيات للعديد من الأبحاث والدراسات، وبينها ملاحظات المجلس الأوروبي. ويمول المعهد مشاركة القضاة البلجيكيين التدريب في الخارج بناء على طلب من قاضي التحقيق (على سبيل المثال، شارك قاض ومدع عام واحد في التدريب على الشهادة الأوروبية حول الجرائم الحاسوبية و الأدلة الإلكترونية الأدلة والتي نظمت في باريس في فبراير من عام 2009).

- في الوقت الراهن، لا يوجد تدريب أثناء الخدمة في كرواتيا على الجرائم الحاسوبية و / أو الأدلة الإلكترونية أو كلاهما معا. وتم التعاطي مع هذه المسألة فقط بسبب برنامج CARDS التي شاركت فيه كرواتيا.

- وفي مقدونيا: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لا ينظم التدريب أثناء الخدمة

- يقدم التدريب من قبل أكاديمية القانون الأوروبي (ERA). وتأسست (ERA) رسميا بناء على مبادرة من البرلمان الأوروبي في عام 1992 وتهدف إلى توفير المعرفة المتعمقة والتحليل للقانون الاجتماعي والأوروبي، وذلك من خلال تنظيم حلقات دراسية ودورات عملية للعاملين في مجال القانون. وتعد الأكاديمية أيضا بمثابة منتدى لتبادل الخبرات والآراء حول القوانين والسياسات الأوروبية. وتنظم الأكاديمية بشكل منتظم أحداث حرة حول الجريمة المعلوماتية يشارك فيها أشخاص يأتون من جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وفي الفترة من 2009–2010 تتعاون الأكاديمية مع تايكس، وهو وحدة المساعدة الفنية وتبادل المعلومات في تنفيذ سلسلة من الحلقات الدراسية لرومانيا ، وبلغاريا ، والبلدان المرشحة، والبلدان المرشحة المحتملة، حيث تقدم الأدوات الرئيسية الأوروبية والدولية لمكافحة الجرائم الحاسوبية
ويقصد بجميع الحلقات الدراسية أن تكون بمثابة منصة لمناقشة وتقييم كيفية تطبيق التشريعات الأوروبية في مجال الجريمة الحاسوبية في مختلف الدول الأعضاء والبلدان المرشحة للانضمام، بالإضافة إلى تبادل

وجهات نظر لحملة فعالة واسعة النطاق في أوروبا لمكافحة الاستخدام غير المشروع للانترنت. وكذلك تمت مناقشة أحدث القوانين والأدوات القانونية الأوروبية مثل اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن الجريمة المعلوماتية (2001) والقرار الإطاري للمجلس JHA/222/2005 على الهجمات ضد نظم المعلومات ، وقرار المجلس الإطاري JHA/68/2004 بشأن مكافحة الاستغلال الجنسي والمواد الإباحية للأطفال، فضلا عن التعاون المستمر مع مقدمي الخدمات ، ومجتمعات الإنترنت مثل جوجل ومايكروسوفت وياهوا. وتوفر كل حلقة دراسية مزيجا من أساليب التدريب، يتراوح بين الأسلوب الاستهلالي و المحاضرات الأكثر تعمقا إلى دراسات الحالة وغيرها من أنواع التعلم التفاعلي. وهناك اهتمام خاص يكرس لمناقشة ذلك في مجموعات عمل صغيرة. ويقوم بتقديم المحاضرات وجلسات ورش العمل خبراء من الاتحاد الأوروبي وخبراء محليين.

- في عدد من البلدان تقوم الصناعة بدعم هذه المناسبات التدريبية، على سبيل المثال:

في ألمانيا ، قامت إيه بي eBay بدعم دورات تدريبية للقضاة والمدعين العامين حول وسائل الإعلام الجديدة والقانون الجنائي، والتي نظمتها الأكاديمية الألمانية للقضاة، من خلال توفير متحدث ليقدم سوق إيه بي eBay ، والنشاط الجنائي ذات الصلة، والتدابير المضادة الموضوعة، وكيفية عمل إيه بي مع سلطات إنفاذ القانون. كما شاركت إيه بي في مناسبات عديدة من الدورات التدريبية: تدريب 'المرة واحدة'، التي نظمتها السلطة القضائية في مجلس الشيوخ في برلين بمشاركة حوالي 100 من المدعين العامين في كل مرة.

وفي رومانيا ، أجرت إيه بي العديد من الدورات التدريبية للقضاة والمدعين العامين و العاملين في أجهزة إنفاذ القانون. على وجه الخصوص ، قامت إي بي بالتعاون مع المخابرات الأمريكية بتقديم التدريب ل 25 من أعضاء النيابة العامة من مكاتب مختلفة لمديرية التحقيقات في الجريمة المنظمة والإرهاب في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، و 15 قاضيا و 20 من ضباط الشرطة في سيبيو. وعلاوة على ذلك ، شاركت إي بي في مناسبات إضافية لتدريب القضاة في تارجو جيو فضلا عن 60 قاضيا من مختلف المحاكم التابعة لمحكمة كرايوفا للاستئناف.

وكما أشير في وقت سابق، في جميع الحالات تقريبا، تتطلب التغييرات أو الإضافات على المناهج الدراسية في مجال التدريب القضائي المؤسسي ،تتطلب المصادقة والموافقة الرسمية.[11]

على الرغم من أنه من الواضح أن هناك العديد من المبادرات الجارية التي تتعاطى مع الحاجة لتوفير التدريب الكافي على الجرائم الحاسوبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة ، إلا أن هناك نقص واضح من الاتساق بين الأساليب المذكورة أعلاه.

حتى مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات كل قانون محلي، وحقيقة أن النظم التعليمية تختلف اختلافا كبيرا، إلا أن قضايا الجرائم الإلكترونية لها طابع دولي ومن ثم تتطلب الحد الأدنى من التنسيق والاتساق فيما بين البلدان. فقط من خلال تفهم مماثل عبر الحدود على ما هية الجرائم الحاسوبية، يمكن أن يحسن الاتساق في قرارات المحاكم، ويمنع إنشاء ملاذات آمنة للمجرمين وتزويد معاهد التدريب بمحتوى تدريب نوعي بتكلفة مخفضة.

وتشير المعلومات المتاحة إلى مايلي:

- غالبية الدورات التدريبية أثناء الخدمة المتوافرة تقدم فقط المستويات الأساسية
- الدورات المتوافرة محدودة جدا، بحيث يستفيد منها عدد ضئيل جدا من القضاة وأعضاء النيابة العامة

[11] إزاء هذه الخلفية ، فإن هذا المشروع "الشهادة الأوروبية حول مكافحة الجريمة السيبرانية واستخدام الأدلة الإلكترونية" التي نفذتها سيبيكس بتمويل من المفوضية الأوروبية (JPEN) يستحق الاهتمام. وهو يشمل دورة تدريبية قياسية لمدة أربعة أيام على المستوى الأساسي بالطبع للقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين .وبين أوائل 2009 وأواخر عام 2010 سيتم اختبار التدريب على 14 بلدا، بشكل تجريبي، في أوروبا وأمريكا اللاتينية. وسيحصل المشاركون على شهادة تثبت أنهم حصلوا على المعلومات النظرية والعملية والقانونية والتقنية من المستوى الأساسي حول الأدلة الإلكترونية والجريمة المعلوماتية والقضايا ذات الصلة. المجلس الأوروبي -- في إطار مشروع الجرائم الحاسوبية -- بدأ أيضا في وضع دليل تدريبي للقضاة والمدعين العامين لدورة من يومين على المستوى الأساسي مع التركيز على التشريعات السيبرانية

- وفي معظم الحالات، تبدو الدورات المتوافرة من المستوى الأساسي غير موحدة. لذا، فهي لا تبدو قابلة للتكرار ولا تسمح لقاض أو مدعي عام التقدم من المستوى الأساسي للمتقدم بطريقة منتظمة، والاستثناء الوحيد هي هولندا.
- مواد التدريب تبدو مبعثرة ومعدة لمهمة عمل محددة.
- بالنظر إلى حصول القضاة وأعضاء النيابة العامة في النهاية على أساسيات المعرفة بالجريمة المعلوماتية والأدلة الالكترونية، يعتبر التدريب المتوافر غير كاف بشكل كبير، وخصوصا باعتبار الجيل الحالي من العاملين في السلطة القضائية والنيابة العامة لم يحصلوا، في جميع الاحتمالات على التدريب الأولي، ناهيك عن عدم تغطية هذه المواضيع خلال الدراسة الجماعية.
- باستثناءات قليلة، التدريب المتوافر للمستوى المتقدم للقضاة والنيابة العامة غير متاح
- بالنظر إلى الطبيعة الدولية للجريمة الحاسوبية، هناك ضرورة للحد الأدنى من التعاون والاتساق بين الدول.

6 الأسلوب المقترح

6.1 الأهداف

كما هو موضح في القسم السابق، بصفة عامة، لا يزود التدريب الأساسي الحالي أثناء الخدمة القضاة وأعضاء النيابة العامة بالمستوى اللازم من المعرفة بشئون الجريمة الحاسوبية والأدلة الالكترونية.

وبالتالي ينبغي أن تكون أهداف مفهوم تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة كالآتي:

- لتمكين مؤسسات التدريب تقديم التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة حول الجريمة الحاسوبية على أساس معايير دولية
- لتجهيز أكبر عدد ممكن من قضاة المستقبل وأعضاء النيابة العامة بالمعلومات الأساسية حول الجريمة الحاسوبية والأدلة الالكترونية
- توفير التدريب المتقدم لعدد مهم من القضاة وأعضاء النيابة العامة
- دعم استمرار التدريب المهني والفني للقضاة وأعضاء النيابة العامة
- المساهمة في تعزيز المعرفة من خلال الربط الشبكي بين القضاة والنيابة العامة
- تسهيل الوصول إلى مختلف المبادرات والشبكات التدريبية

التدابير التالية ينبغي أن تساعد في تحقيق هذه الأهداف

6.2 إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب الأساسي

- في البلدان حيث التدريب الأولي يكون تدريبا عمليا على الوظيفة (هو نوع من التدريب المهني أو سلسلة من برامج التدريب والعمل في نفس الوقت) من دون منهج رسمي، لذا من المستحسن يكون يتعلق جزءا على الأقل من مثل هذا التدريب (مثال برنامج واحد للتدريب والعمل في نفس الوقت أو ما شابه ذلك) يتعلق بالجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية.
- وفي البلدان حيث ينظم التدريب الأساسي مؤسسات التدريب القضائي ينبغي الآتي:

  - أن يحتوى المنهج على وحدة تدريبية كحد أدنى من المستوى الأساسي على الجريمة المعلوماتية والأدلة الالكترونية
  - ينبغي تغطية هذه المواضيع فضلا على ذلك في الوحدات التدريبية الإلزامية التي تغطي القانونين الموضوعي والإجرائي
  - ينبغي توفير وحدات إضافية للمستوى المتقدم حول الجريمة الحاسوبية والأدلة الالكترونية

لذا يتعين توحيد وحدات تدريبية محددة حتى تكون قابلة للتكرار، حتى يسمح للمرشحين من الانتقال من المستويات الأساسية إلى مستويات متقدمة .والتكرار يعني أنها يمكن أن تتكرر على الأقل داخل نفس البلد نفسه لمتدربين مختلفين، كي يتسنى للمشاركين في الدورات التدريبية المختلفة أن يكون لديها مستوى مماثل من المعرفة .وهو يعني أيضا توحيد أساليب تقديم التدريب. و من أجل ضمان ارتفاع جودة التدريب باستمرار ينبغي القيام بعملية تقييم في نهاية كل دورة.

6.3 إضفاء الطابع المؤسسي على التدريب أثناء الخدمة

- ينبغي على المؤسسات التدريبية التي تقدم تدريب أثناء الخدمة أن تدرج في مناهجها وحدة تدريبية على الأقل من المستوى الأساسي حول الجريمة المعلوماتية و الأدلة الالكترونية من أجل تسليح العاملين في السلك القضائي وأعضاء النيابة العامة بالمعلومات الأساسية التي لم يحصلوا عليها أثناء التدريب الأولي
- ينبغي لها أن تنظم دورات تدريبية للمستوى المتقدم
- مرة ثانية: يجب توحيد نماذج تدريب محددة حتى تكون قابلة للتكرار وتسمح للمرشحين الانتقال من المستوى الأساسي إلى مستويات متقدمة. ولذا، قد تستدعى الحاجة إلى الاتساق بين نماذج التدريب أثناء

الخدمة وبين التدريب الأولي كلما كان ذلك ممكنا. كما يجب توحيد طرق التدريب بما في ذلك ضمان الجودة من خلال عمليات التقييم بنهاية الدورات

- من أجل تدريب قاض وعضو نيابة متخصص، ينبغي تشجيع وضع وحدات تدريب وعمل في نفس الوقت دراسات أو دورات ما بعد التخرج حول جرائم التكنولوجيا العليا.[12]

6.4 وحدات / دورات تدريبية موحدة وقابلة للتكرار

- ينبغي وضع دورات أو وحدات تدريبية موحدة حتى تكون قابلة للتكرار على نطاق واسع وبطريقة فعالة من حيث التكلفة وتسمح للمرشحين والقضاة وأعضاء النيابة العامة العاملين الانتقال من المستوى الأساسي إلى المتقدم .

- ينبغي تقييم الدورات التدريبية ذات المستوى الأساسي القائمة[13] والتي يمكن دمجها ضمن المناهج التدريبية للتدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة. وفي وقت لاحق، ينبغي التوصية بدورة تدريبية موحدة للمؤسسات التي تنظم التدريب الأولي والتدريب أثناء الخدمة.

- كما يمكن الاضطلاع بعملية تقييم مماثلة للدورات التدريبية للمستوى المتقدم وبعد ذلك يوصى بدورة موحدة للمستوى المتقدم
- وفي النهاية، سيكون هناك حاجة لتدريب المدربين في تقديم مثل هذه الدورات حتى يتم تقديم التدريب من قبل مدربين محليين باللغات المحلية ومن ثم تتضاءل فرص الاحتياج لمدربين من الخارج.[14]

6.5 الحصول إلى مواد التدريب والتدريب الذاتي

- مواد التدريب الواجب وضعها يجب أن تعكس المعايير الدولية المشتركة والممارسات الجيدة. ويجب اتاحتها لمؤسسات التدريب بطريقة فعالة من حيث التكلفة من أجل تقديمها محليا. من الواضح، وحيث من الممكن تدريب أجهزة إنفاذ القانون على التكنولوجيا والتحليل الجنائي (الطب الشرعي) عند مستويات معيارية عالية، إلا أن الوضع يقل قليلا عند الحديث عن تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة الذين هم في حاجة للتدريب في المقام الأول على تطبيق التشريعات المحلية. ومع ذلك، فمن الممكن وضع مواد تدريبية قياسية بطريقة تسمح المجال للأخذ في الاعتبار النظم والتشريعات المحلية

- ففي بعض البلدان تتاح مواد التدريب للقضاة وأعضاء النيابة العامة على الانترنت[15]. وعلى الدول الأخرى إتباع هذه الممارسات.

- يجب وضع الدورات تدريبية على الانترنت وجعلها متاحة.[16]

- ينبغي تسهيل الوصول إلى الدورات التدريبية (المحلية منها والدولية) من خلال إجراءات موافقة مبسطة كلما كان ذلك ممكنا.

---

[12] على سبيل المثال قد تكون دورة المستوى الأساسي لأسبوعين التي تقدمها الشرطة الوطنية بأيرلندا وكلية دبلن الجامعة مفيدة للقضاة وأعضاء النيابة العامة

[13] على سبيل المثال دورة الشهادة الأوروبية عن الجريمة الحاسوبية والدليل الالكتروني التي تنظمها وتقودها حاليا سايبيكس

[14] نظمت كلية دبلن الجامعية والانتربول دورة " تدريب المدربين "، ويمكن إتاحتها. وتغطي الدورة مهارات التدريب ووضع برامج الدورة الخ. وهي دورة لا تقتصر **فقط** على أجهزة إنفاذ القانون ويمكن تقديمها لأي شخص

[15] مثال على ذلك، هولندا ومكتبة سايبكي للأدلة الالكترونية. وكجزء من مشروع 2CENTRE، ستقوم كلية دبلن الجامعية بوضع المصادر على الانترنت من أجل تقديم بعض مواد برامج AGIS/ISEC التدريبية

[16] على سبيل المثال، تقدم كلية دبلن الجامعية برنامجين لنيل شهادة الماجستير، ويتم تقديم أجزاء من كل برنامج على الانترنت. ويعتزم مركز الدراسات القضائية بالبرتغال تنظيم دورة على الانترنت حول المحاكم وتقنيات الاتصالات والمعلومات، مزودة بوحدات تدريبية عن جرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية. وسوف تكون باللغة البرتغالية مع اعتبار نشرها لدول أخرى تتحدث البرتغالية (مثل البرازيل والرأس الأخضر وأنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وساو توم أو تيمور.

6.6 مراكز نموذجية للتدريب الأساسي والمتقدم

- ينبغي إنشاء عدد من المراكز الرائدة للتدريب الأساسي والمتقدم للقضاة وأعضاء النيابة العامة تتولى التدريب على الجريمة الحاسوبية والأدلة الالكترونية. ويمكن لهذه المراكز أن تقوم بالآتي:
  - تجربة وتطوير مواد ودورات تدريبية قياسية
  - نشر الممارسات الجيدة
  - إجراء البحوث في مجال التدريب
  - الاحتفاظ بسجل للمدربين
  - تقديم التدريب للمدربين
  - توفير التدريب لدول أخرى تتشابه في الأنظمة واللغات

- ينبغي أن تنسق المراكز النموذجية عملها مع بعضها البعض وذلك بدعم من المجلس الأوروبي
- يجب للقضاة وأعضاء النيابة العامة المؤهلين لنيل تخصصات معينة الأخذ في الاعتبار المشاركة في التدريب من خلال مراكز التميز التابعة لأجهزة إنفاذ القانون والصناعة.[17]

6.7 تعزيز المعرفة عن طريق الربط الشبكي (التواصل)

بينما سيقوم التدريب الأساسي والتدريب أثناء المهنة بتزويد القضاة وأعضاء النيابة العامة بأساس للتفاعل بين نظرائهم والتواصل القضاة والمدعين العامين، ولكن التواصل بين مجموعة من أصحاب المصلحة الآخرين سيكون له أهمية خاصة أيضا.

وعليه:

- ينبغي على القضاة وأعضاء النيابة العامة الاستفادة بالشبكات القائمة بين القضاة[18] والمدعين العامين (مثل GPEN).[19]

- إن أمر إنشاء شبكة دولية حول الجريمة الالكترونية وجريمة الانترنت للقضاة (مشابهة لشبكة GPEN لأعضاء النيابة العامة) يجب بحثه مع المجلس الأوروبي.

- والربط الشبكي بين المؤسسات التدريب التي تقدم تدريبا على الجريمة المعلوماتية والأدلة الالكترونية يجب ن يدعم من قبل المجلس الأوروبي وشبكة التدريب القضائي الأوروبية.

- من أجل تسهيل الوصول إلى القضاة وأعضاء النيابة العامة لهذه الشبكات والشبكات الأخرى ذات الصلة، يتعين على المجلس الأوروبي – وموقعه على الانترنت هو www.coe.int/cybercrime – يجب أن يضع مثل هذه المبادرات والشبكات على خريطة وينشئ بوابة الكترونية مزودة بروابط لها ومعلومات مقتضبة

---

[17] مبادرة 2Centre شبكة مراكز التميز لمكافحة الجرائم المعلوماتية للتدريب والبحث والتعليم تم تدشينها في مارس 2009 (أثناء مؤتمر اكتوبوس للمجلس الأوروبي). وتفحص المبادرة الأساليب الحالية لتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة والصناعة في التحليل الجنائي لتقنيات المعلومات والتحقيق في الجرائم المعلوماتية. وتراجع الأنشطة التي تتخذها أجهزة إنفاذ القانون الأعضاء والعاملين بالصناعة ذات الصلة لكسب المعرفة والمهارات في مجال لديه يشغل حاليا نطاق واسع من مستويات التدريب المهنية والتدريب أثناء الخدمة والتدريب الشامل والتعليم على الطبيعة". وتعتبر كلية دبلن الجامعية هي أول مركز تميز؛ وسوف تحتل جامعة تروي المرتبة الثانية في 2010

[18] يبدو أن شبكة دولية للقضاة تغطي موضوع الجرائم المعلوماتية والأدلة الالكترونية لم توجد بعد. ومثال للمبادرة الوطنية هو ما وضع في هولندا حيث تم إنشاء مورد لشبكة داخلية على غرار ويكي.

[19] الشبكة العالمية للجريمة الالكترونية للمدعين العامين، GPEN، هي مبادرة تم تدشينها في 2008 واستضافتها الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة (IAP). والغرض من الشبكة هو تسهيل تبادل المعلومات والتعاون بين أعضاء النيابة العامة في القضايا التي تتعلق بالجريمة الالكترونية أو الجرائم المعلوماتية مع الاخذ بعين الاعتبار اتفاقية الجرائم المعلوماتية من أجل وضع وتقديم برامج تدريبية، وتوفر موارد على الانترنت للمدعين العامين. وشبكة GPEN هي شبكة لأعضاء النيابة المتخصصين في الجريمة الالكترونية، وكل عضو من أعضاء الفريق المشترك للرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة تم دعوته لترشيح عضو نيابة واحد الأقل كي يتم تسجيله في كنقطة اتصال محلي لشبكة GPEN ويدير الشبكة مجلس التطوير يتم اختياره من الرابطة.

وكذلك بيانات الاتصال بالشبكات المختلفة. وسوف يساعد ذلك أيضا على تسهيل التنسيق بين الشبكات. وتسهيل الوصول إلى مبادرات وأدوات التدريب القائمة.

6.8 التعاون بين القطاع العام والخاص

يعتبر التعاون الهيكلي والمنتظم بين أجهزة إنفاذ القانون وبين القطاع الخاص (في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك مزودي خدمات الانترنت) يعتبر ضرورة من أجل سير التحقيق في الجرائم المعلوماتية وتأمين الأدلة الالكترونية[20]، ويساهم القطاع الخاص بالخبرة وغيرها من أشكال الدعم لمبادرات التدريب على إنفاذ القانون.

وسيكون دعم القطاع الخاص في تدريب القضاء والنيابة العامة مفيدا، بالنظر إلى أن القطاع الخاص يحظى بالخبرة اللازمة لهذه الموضوع ذات الصلة. وفي نفس الوقت، يجب على أن تبقى السلطة القضائية والنيابة العامة مستقلة ومحايدة.

لذا:

- يجب أن تستعين مؤسسات التدريب القضائية بخبرة القطاع الخاص عند تصميم برامج التدريب وتطوير مواد التدريب وعند تقديم الدورات.
- لا يجب أن يفهم من الدعم المقدم من قبل الصناعة لمؤسسات التدريب الغرض منه التأثير على الأحكام في المحكمة، ولكن لضمان تزويد القضاة وأعضاء النيابة العامة بالمعلومات الدقيقة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الواعية
- يستطيع القطاع الخاص تقديم الدعم بطريقة شفافة للمنظمات الدولية أو الوطنية والأوساط الأكاديمية ومبادرات التدريب أو أطراف أخرى تدعم مؤسسات تدريب مستقلة
- في حين أن القضاة والمدعين العامين ينبغي أن يكون لديهم فكرة عامة عن الانترنت والجريمة الالكترونية، فمن المهم أيضا أن تزودهم ببرامج تحتوى على معلومات محددة. وتستطيع الصناعة التزويد بالمواد لنماذج تدريبية محددة (بدلا من الدورات الكاملة) على سير البرامج ذات الصلة.

[20] انظر على سبيل المثال المبادئ التوجيهية لإنفاذ القانون – التعاون بين مزودي خدمات الانترنت الذي اعتمده مؤتمر اكتوبوس للمجلس الأوروبي في إبريل 2008

7 دعم تنفيذ هذا المفهوم

إن تنفيذ هذا المفهوم هو في المقام الأول مسئولية مؤسسات التدريب القضائي ولكن ينبغي أن يدعم من قبل مؤسسات القطاع العام والخاص والشركاء، بما في ذلك المنظمات الدولية. ونظر لأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للمجتمع، فأن تمويل إجراءات التدريب مثل هذه سيكون بمثابة استثمار ذا قيمة ولكل مجهود يبذل لتزويد مؤسسات التدريب بالموارد اللازمة

ويجب على المجلس الأوروبي والشبكة الأوروبية للتدريب القضائي بالإضافة إلى الجهات الأخرى، يجب عليهم تعزيز تنفيذ هذا المفهوم في جميع أنحاء أوروبا وخارجها.

ويستطيع المجلس الأوروبي والشبكة الأوروبية للتدريب القضائي تنظيم مؤتمر مشترك حول هذا المفهوم في المستقبل القريب

ويجب على المجلس الأوروبي والشبكة الأوروبية للتدريب القضائي تقييم أي تقدم ينجز بهذا الصدد.

كما أن تنفيذ هذا المفهوم على الأرض بجب أن يدعم من قبل الجهات المانحة. وتستطيع الجهات المانحة والمنظمات المعنية الشراكة في وضع المشاريع لمساعدة مؤسسات التدريب وأصحاب المصلحة الآخرين المتأهبين لحمل لتحمل مسؤولية اتخاذ التدابير المقترحة في متن هذا المفهوم

وبغية التقليل من مخاطر تضارب المصالح أو المساومة على نزاهة القضاة وأعضاء النيابة العامة، يتعين على الجهة المانحة – بدلا من تقديم الدعم المباشر – أن تزود الأطراف المحايدة الأخرى، مثل المنظمات الدولية والتي سوف تتفاعل عندئذ مع مؤسسات التدريب، بالموارد.

8 ملحق

8.1 شبكة لشبونة: روابط الكترونية لمؤسسات التدريب القضائي

إن أربعة وأربعين من سبع وأربعين من الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي ممثلة في شبكة لشبونة. وأعضاء شبكة لشبونة من المؤسسات الوطنية ذات الصلة المسئولة عن التدريب الأولي والمستمر للقضاة والمدعين العامين. كما يمكن أن يكونوا ، اعتمادا على الحالات ، كليات للقضاء ، ومراكز للتدريب القانوني أو وحدات لتدريب القضاة داخل وزارات العدل.

للحصول على المعلومات المتاحة عن كل من البلدان الأعضاء في الشبكة (بما في ذلك في بعض الحالات برامج التدريب الملحقة بها)، انظر:

البرتغال
رومانيا
روسيا الاتحادية
صربيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
أسبانيا
السويد
سويسرا
"جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة مقدونيا"
تركيا
أوكرانيا
المملكة المتحدة
– انكلترا وويلز
– اسكتلندا

ألمانيا
اليونان
المجر
أيسلندا
أيرلندا
ايطاليا
لاتفيا
ليتوانيا
لوكسمبورج
مالطا
مولدا فيا
الجبل الأسود
هولندا
النرويج
بولندا

ألبانيا
أندورا
أرمينيا
النمسا
أذربيجان
بلجيكا
البوسنة والهرسك
بلغاريا
كرواتيا
قبرص
جمهورية التشيك
الدنمرك
استونيا
فنلندا
فرنسا
جورجيا

مراقب
بعثة الأمم المتحدة

8.2 أمثلة على دورات التدريب الأساسي: الهيكل والموضوعات المتناولة

8.2.1 نموذج هولندا

التدريب الأساسي: - اليوم الأول
البرنامج

1 التوجه العام:
- ما هي الجريمة الحاسوبية؟
- مظاهر الجريمة الحاسوبية
- الإطار القانوني والمقاضاة

2 إنفاذ القانون
- إنفاذ القانون رقميا والممارسة اليومية
- أساليب إنفاذ القانون

3 إنفاذ القانون (الجزء الثاني)
- الإنترنت وإنفاذ القانون بموجب قانونا بشأن امتيازات خاصة لإنفاذ القانون

النتائج + التقييم

8.2.2 نموذج (الأكاديمية القضائية الألمانية) ألمانيا

التدريب الأساسي: " *أشكال ظهور جرائم المعلوماتية وإستراتيجية مكافحتها* " - أربعة أيام
البرنامج:

اليوم الأول:
- مواد القانون الألماني للعقوبات
- استخدام قانون العقوبات الألماني في سياق الإجرام الحاسوبي والانترنت
- مشاكل من تجارب الحياة اليومية في مكتب الإدعاء وفي المحكمة

المتحدث: فاض من محكمة ميونيخ المتخصصة في الجرائم المالية والاقتصادية، وكان مدعي عام في من بضع سنوات يعمل في قضايا الجرائم الحاسوبية والتجسس على البيانات وإفسادها

- تجارب من الحياة اليومية في مكتب مدعي عام وفي محكمة بهولندا
- تطور الجريمة الالكترونية ومكافحتها في أوروبا
- مشاكل مع مقدمي الخدمات في هولندا وبلدان أخرى في أوروبا
- اتفاقية جرائم المعلوماتية للمجلس الأوروبي
- أهمية ودلالة اتفاقية الجرائم الحاسوبية لأوروبا وبقية دول العالم (الصين والولايات المتحدة وروسيا)

المتحدث هو الأستاذ الدكتور هنريك كاسبرسن من هولندا

اليوم الثاني
- التخريب في النظم الحاسوبية
- قرصنة الانترنت
- فخاخ أوامر الانترنت
- التجسس على البيانات
- الاحتيال الحاسوبي ببطاقات الائتمان
- الهجمات على بيانات المصرف
- الخداع وأنواع جديدة من جرائم الانترنت
- روبوت الشبكة (البوت نت)
- الاحتيال بواسطة إي بي eBay أو منصات بيع أخرى

المتحدث هو شرطي بالإدارة المركزية للشرطة الألمانية (BKA) فيسبادن

- بحث وقائي للانترنت عن الجريمة المنظمة والإرهاب والجريمة الشديدة وغسل الأموال الخ.
- بحث الانترنت عن الإعلان عن أشخاص مسعورون لقتل الناس (مدارس ألخ)

- بحث الانترنت عن المواد الإباحية
- التعاون الدولي في البحث على الانترنت
- البحث الحي على الانترنت (مشاكل مع الدستور)

المتحدث هو رئيس قيم خاص بالإدارة المركزية لشرطة بافاريا (LKA بميونيخ)

اليوم الثالث:

- النسخ الاحتياطي للبيانات وتقييمها في ألمانيا والدول الأخرى
- البحث عن البيانات وتتبعها في الانترنت
- احتمالات التحليل الجنائي الخاص بتكنولوجيا المعلومات وحدود تحليل البيانات
- أنظمة تحجيم البيانات في الانترنت
- استخدام المجرمين لألغاز تشفير النصوص

المتحدث هو متخصص يعمل الإدارة المركزية لشرطة ميونيخ

- مشكلات قانونية جديدة مع النسخ الاحتياطي وتقييم بيانات الانترنت
- الصلاحية لكافة الإجراءات القانونية للتفتيش
- صلاحية الحصول على الأدلة من أجل التحقيق ومن أجل المحكمة
- التطور الجديد في تطبيق القانون

المتحدث هو قاض في المحكمة الجزائية العليا بولاية بافاريا في بامبيرج

اليوم الرابع:

- الشبكة الروسية للأعمال
- انتركيج
- الحماية ضد تخريب الحواسيب وبياناتها
- القرصنة الإيجابية
- تأثير وتزييف ماكينات انتخاب البريد الالكتروني
- التأثير السياسي في القوانين الجديدة
- السكان يجلسون في بيت من زجاج

المتحدث هو عضو لنادي فوضى الكمبيوتر الشهير بهامبورج (CCC) أعضاء النادي يحاولون الدخول أجهزة الحاسب الخاصة بالحكومة والبيت الأبيض ووكالة الاستخبارات الأمريكية. ويقوم النادي بشرح كيفية معالجة مياه الشرب في مدينة ما، الخ.

8.2.3 نماذج المجلس الأوروبي

1. ورشة عمل تدريبية حول الجرائم المعلوماتية لأعضاء النيابة العامة، بيلو هوريزونتو، البرازيل، 26 أغسطس 2008 (نظمتها النيابة العامة لولاية ميناس جيراس بالتعاون مع المجلس الأوروبي)

التعليم الأساس: يوم واحد

البرنامج:

1 جلسة افتتاحية

- ملاحظات افتتاحية
- الإصلاحات التشريعية الحالية

2 الجرائم الحاسوبية: ظاهرة

- لمحة عامة عن التهديدات الحالية
- تهديدات معينة وقضايا تم التحقيق فيها بالبرازيل

3 القانون الموضوعي: ما الجرائم؟

- المعايير الدولية
  - التصنيف ، المفاهيم القانونية
  - اتفاقية الجرائم المعلوماتية
- أحكام بموجب القانون البرازيلي

- الإحكام الحالية
- الإصلاحات القانونية الجارية

4 التحقيقات والتعاون الدولي
- دور النيابة العامة في التحقيق في الجرائم الحاسوبية
- القانون الإجرائي المحلي
- التدابير الإجرائية والتعاون الدولي بموجب اتفاقية الجرائم المعلوماتية

5 الشراكة بين القطاع العام والخاص
- نماذج للشراكة بين القطاع العام والخاص في البرازيل
- في مجال إنفاذ القانون – تعاون مقدم خدمة الانترنت في التحقيق في الجريمة المعلوماتية: مبادئ توجيهية
- مناقشة: إنفاذ القانون – تعاون مقدمي خدمات الانترنت: تجربة في البرازيل

2. جرائم الانترنت: تدريب للقضاة، القاهرة، مصر، 9 و 10 يونيو 2008 (نظمته مايكروسوفت بمساهمة من المجلس الأوروبي)

هذه الدورة تم تقديمها مرتين لمجموعتين مختلفتين من القضاة من المحاكم التجارية (وهي مسئولة أيضا عن النظر في الأمور ذات الصلة بالجرائم الالكترونية)

التدريب الأساسي – اليوم الأول

البرنامج:

1 جلسة افتتاحية

2 الجرائم المعلوماتية: ظاهرة
- نظرة عامة على التهديدات الحالية
- تهديدات معينة

- سرقة الهويات والمعلومات على الانترنت وتزويرها واستخدامها: أمثلة
- تزوير بطاقات الائتمان وأشكال أخرى من التزييف

3 القانون الموضوعي: ما الجريمة؟
- المعايير الدولية (خبير المجلس الأوروبي
- التصنيف، المفاهيم القانونية
- اتفاقية جرائم المعلوماتية
- تجريم سرقة الهوية
- أحكام بموجب القانون الوطني
- الأحكام الحالية
- إصلاحات قانونية جارية

الجزء الثاني: الإثبات في دعاوى الجرائم الحاسوبية

4 التحقيقات والإجراءات الجنائية
- التدابير الإجرائية وفقا لاتفاقية الجرائم الحاسوبية
- دور الشرطة والنيابة العامة والقضاة، والخدمات المتخصصة
- القانون الإجرائي الوطني

5 التعاون الدولي
- اتفاقية الجرائم الحاسوبية
- الأحكام بموجب القانون الوطني والاتفاقات الثنائية
- نقاط الاتصال على مدار الساعة
- دور القضاة

6 الحصول والتحفظ على الدليل الالكتروني واستخدامه
- أدلة على حاسب الشخص المتهم: وجود ملفات رقمية مستخدمة في الجرائم المعلوماتية
- أدلة تحدد مكان الشبكة: عناوين بروتوكولات الانترنت
- أدلة تم الحصول عليها من مقدمي خدمات الانترنت

7 إجراءات المحكمة والسوابق القضائية: أمثلة

8.3 أمثلة على دورات التدريب المتقدم: الهيكل والموضوعات المتناولة

8.3.1 نموذج هولندا

تدريب متعمق - أربعة أيام
البرنامج:

اليوم الأول والثاني
البنية التحتية للانترنت

- فهم كيف تعمل الانترنت
- كيف تتواصل الأجهزة الحاسوبية مع بعضها البعض؟
- ما هي الأرقام الدالة على بروتوكولات الانترنت وأسماء أجهزة الحاسب؟

معلومات عن الانترنت

- كيف تجمع المعلومات من على الانترنت
- البحث في البيانات (الخفية) في قاعدة بيانات الانترنت

تحديد الهوية على الشبكات الاجتماعية

- الاتصال
- عدم الكشف عن الهوية
- تحديد موقع وهوية أجهزة الحاسب والشركات والأشخاص على شبكة الانترنت

المتتبعات الرقمية

- ما هي " المتتبعات "؟
- ما هي المتتبعات المتروكة على جهاز الحاسب؟
- ما هي المتتبعات المتروكة على شبكة الانترنت
- ما هي المتتبعات التي يمكن العثور عليها خلال الاتصال الرقمي؟

الأمن

- مخاطر الانترنت
- أهمية الأمن الرقمي السليم
- التخزين الآمن للمعلومات
- الأمن في البريد الالكتروني

خلال هذين اليومين، كان لكل مشارك جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الانترنت، وتمكنوا من خلال التدريب العملي من التعرف على المواضيع التي تمت مناقشتها .خلال التدريب، طلب من المشاركين أن يحصلوا على اسم شخص معين، وطلب منهم جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من مصادر مفتوحة على الانترنت بشأن هذا الشخص .كما طلب منهم تعقب منشأ البريد الإلكتروني (من خلال رؤوس (معلومات) البريد الإلكتروني) أو للبحث عن المتتبعات في مجال الاتصالات الرقمية

اليوم الثالث واليوم الرابع

الإطار القانوني

- من هي السلطات المختصة من الشرطة والنيابة العامة التي لديها الصلاحيات في التحقيق في الجرائم المعلوماتية
- سابقة قضائية من قبل فريق متخصص في جرائم التكنولوجيا العالية

إدارة التحقيق والمقاضاة في الجرائم المعلوماتية في هولندا؛ الاعتراض *(لن يتم تغطية هذا الموضوع في دورة جديدة كونه جزءا من التدريب الأساسي)*

الدفوع المقابلة الرقمية

- أي من الدفوع المقابلة معروفة؟
- سوابق قضائية بشأن هذه الدفوع

- أي من هذه الدفوع المقابلة يتوقع وجودها في المستقبل وكيفية التعامل معها
- سوابق قضائية (دراسة حالة)

تم تزويد كل مشارك بمواد التدريب، وكتيب يحتوى على كافة المواضيع التي تناولتها الدورة التدريبية ويمكن استعماله كمرجع، كذلك نسخ مطبوعة من العروض التقديمية من قبل المدربين، وكتيب حول الجريمة الرقمية للمؤلف أرجان داسلار

8.3.2 مقترح فصول دراسية شاملة من هولندا

وضع دورة تدريبية جديدة حول الجرائم المعلوماتية

عملت كل من مبادرة " تكثيف البرنامج عن الجريمة المعلوماتية " ومقاضاة الجريمة المعلوماتية محليا، و SSR على وضع دورة تدريبية جديدة حول الجريمة المعلوماتية تغطي مواضيع تتراوح من " الاعتراض" إلى دروس شاملة حول الجريمة المعلوماتية حول مواضيع معينة مثل (البوت نت)

ولم ينته من وضع البرنامج كاملا بعد، ولكن سوف يغطى اليوم الأول أساسيات الاعتراض (عمليات التصنت على الهاتف وإتباع نفس النظام على الانترنت)، وسوف يكون اليوم الثاني عبارة عن دورة في التعليم الأساسي حول الجرائم المعلوماتية. كلتا الدورتان ستكونان إلزامية لجميع أعضاء النيابة في هولندا كجزء من التعليم الدائم. سوف ينصب الجزء الثاني من الدورة على متخصصين الجرائم المعلوماتية فقط (حيث هناك شروط مقيدة للقبول في هذه الدورة)، وسوف تتكون من دورة متعمقة (من يومين إلى 4 أيام) وفصل دراسي شامل (سنويا) لمدة يومان. وتقدم هذه الدورات بالتعاون مع شركاء من الخارج مثل فوكس–أي تي، والتدريب الاستخبارتي الرقمي وBedrijfsrecherche هوفمان.

وليس السبب وراء وضع هذه الدورة هو عدم الرضا بمحتوى التدريب حتى الآن، ولكن لضمان أن تكون أجزاء الدورة أكثر تنظيما، وأن أكثر تكيفا مع بعضها البعض، من أجل تجنب تداخل الدورات مع بعضها البعض. أيضا جاء تعيين أعضاء نيابة عامة متخصصون في الجريمة المعلوماتية في أكبر المكاتب التابعة لمرفق الإدعاء الهولندي الإحدى عشرة، وكجزء من " تكثيف البرنامج "، كان أيضا سببا هاما في وضع وإعادة تنظيم التدريب. كما أنه من المهم للدورة الجديدة أن يكون هناك نوع من البناء التكاملي؛ حيث يطلب من كل مشارك في البداية أن يأخذ دورتين في التعليم الأساسي، قبل الالتحاق بالتدريب المتعمق والفصول الشاملة.

وأحد الملامح الجديدة الممكن تطبيقها في الدورة الجديدة سيكون استخدام أحد الوسائل عرض المعلومات بطريقة مرئية حول عمل ومخاطر الانترنت. وهذه الوسيلة والتي يطلق عليها انفوجرافيكس هي متاحة في المراحل النهائية في وضع البرنامج التدريبي ويمكن الاستعانة بها خلال العروض التقديمية. وفيما يلي بعض الأمثلة على كيفية استخدام الإنفوجرافيكس وكيف ستبدو.

المتابعة

من أجل ضمان أن كل عضو من أعضاء النيابة العامة يتعامل مع الجريمة المعلوماتية بشكل يومي سيكون قادرا على مواكبة التطورات السريعة في عالمنا اليوم فيما يخص الجريمة المعلوماتية، يجرى حاليا الإعداد لوضع برنامجين إضافيين

البرنامج الأول عبارة عن إنشاء مركز خبرة ومعلومات بمكتب الإدعاء الوطني في روتردام. هذا المركز سيقدم حلولا لمشاكل مرتبطة بالبيئة القضائية والفنية معا، وسوف يواكب السوابق القضائية الحالية ويقوم بنشرها ونشر أية معلومات أخرى ذات صلة كي تكون متاحة لجميع العاملين بالجريمة المعلوماتية في كل من القوة الشرطية وخدمة النيابة (هذا المركز هو مشروع مشترك لكلا المؤسستين).

ثانيا، كملحق لهذا المشروع، تم إنشاء " غرفة تعاون رقمي "، مماثلة لتطبيق بوابة المعلومات الشبكية المشترك (شير بوينت). وفي هذه الغرفة الافتراضية، يستطيع الخبراء في الفضاء الالكتروني مناقشة الأمور المتعلقة بعملهم، والحصول على كافة المعلومات المتصلة بمهنتهم. وسوف يتم عمل جرد لما يمكن أن يكون محتوى أو احتمالات (فنية) لهذه الغرفة الرقمية، سيتم عمله في أكتوبر من هذه السنة. وفيما يلي مثال للصفحة الرئيسية لهذه الغرفة الرقمية على موقعها الالكتروني.

نحو إيجاد حس بضرورة الأمر: التدريب على المستوى الإداري

نظرا لصغر حجم القوة الشرطية الهولندية، يجب طرح الاختيارات فيما يخص نوع الجرائم المراد التحقيق فيها، والجرائم التي لا يراد التحقيق فيها(ملاحظة: النظام القانوني الهولندي لا يسمح للنيابة بالتحقيق والتقاضي في الجرائم، وهو ما يسمى " بالحد من حرية تصرف "، (السلطة).

وتدرك الشرطة والنيابة العامة أنه على هذا المستوى هناك قصور في المعرفة فيما يخص آثار الجريمة الالكترونية وأهمية مكافحتها، لذا تكمن المخاطرة في أن القضايا الهامة لن يتم التعامل معها، لأن الجرائم (التقليدية) الأخرى تحتل أهمية أكثر. ولذلك يتم حاليا وضع برامج تدريبية لمديري الشرطة والنيابة. وطبقا للإطار الزمني، سيتم تقدم برنامج تدريبي نموذجي هذا العام. وسوف يساهم هذا البرنامج في خلق وعي بضرورة الأمر، وفي غالب الأمر سيواجه المشاركين فيه بحقيقة الجريمة المعلوماتية في مجتمعنا المعاصر. ولن يتناول الأمر مع المواضيع ذات الصلة على مستوى المحتوى (كما هو الحال في التدريب المتعمق)، ولكن على المستوى الإداري والاستراتيجي.